

الرقم التسلسلي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
المركز الجامعي صالحى أحمد - النعامة
University center SALHI Ahmed-Naama-



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Institute of Economic Sciences, Management and Commerce
Sciences
Memory
Presented to obtain the diploma of
Master

مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

- الشعبة: علوم اقتصادية

- التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من طرف:

الطالب : زغامين عزالدين

الطالب : سليخ عبد الفتاح

عنوان المذكرة:

تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية في الجزائر (دراسة قياسية) خلال الفترة

2023-1990

مذكرة مناقشة بتاريخ..... أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب والاسم	الصفة
01	د. يوب فايزة	رئيسا
02	أ.د بولويز عبد الوفي	مشرفا
03	د. عمراني سفيان	مناقشا

2024/2023

إهداء

الحمد لله الذي الذي بحمده تتم الصالحات
أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع
إلى من علمني معنى الحياة وكان قدوتي ونير دربي.. إلى منبج
فخري واعتزالي أبي الغالي رحمه الله
إلى من حملتني ومنا على ومن إلى من خرست فيا كل معاني الحب
والإخلاص والمثابرة " أمي الحبية"
إلى الزوجة الكريمة التي كانت السند الداعم والدائم
إلى بهجة الحياة وقررة العين أولادي: زياد وجمانة ومحمودة
وسيد أحمد.
إلى اخواتي الغاليات أمينة وجمعة ونصيرة ورقية وأمال وسهام
إلى إخوتي خليهننا ولعروسي وداهي والناجم
إلى كل عائلتي من قريب وبعيد
إلى جميع الأصدقاء والزلاء الذي جمعني بهم دورج الحياة

زخامين عزالدين

إهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله
أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع
إلى الروح التي فارقت الحياة ولم تفارقنا، أبي الغالي رحمه الله
إلى من رافقتني دعواتها وزادني رضاها نجاحاً، أمي الحبيبة
إلى الزوجة الكريمة التي كانت السند الداعم والدائم
إلى من حلت بركة وجودهم في حياتي و ملأت ضحكاتهم الجميلة
عمري أولادي: وليد و مصطفى و أمينة و محمد وأحمد.
إلى اخوتي عبد الباسط ومختار وعبد الحكيم وعبد الناصر والهاشمية
وكريمة وحفصة وحبيبة كل عائلتي من قريب وبعيد
إلى جميع الأصدقاء والزلاء الذي جمعني بهم دورب الحياة

سليخ عبد الفتاح

شكر وتقدير

الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام الذي أنعم علينا بالإسلام ووجهنا العقل والإيمان ويسر لنا العلم والمعرفة فاللهم لك الحمد والشكر حتى ترضى ولك الحمد والشكر بعد الرضى.

ثم الشكر للأستاذ المشرف صاحب النصح والتوجيه في كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل فله منا كل التقدير والإحترام الأستاذ : بولوبز عبد الوافي .
ومنه الشكر موصول لجميع أساتذة وإطارات معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
والشكر موصول للسيد والي الولاية على التسهيلات التي منحت لنا من أجل إتمام هذا المسار الدراسي.

كما نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بالدعاء في إتمام هذا العمل.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة وتخصيص وقتهم وجهدهم لقراءتها وتمحيصها.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة (1990-2023)، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) حيث أظهرت النتائج تقدير النموذج بطريقة ARDL وباستخدام برنامج Eviews9. والنتيجة التي توصل إليها هذا البحث هي أن القدرة التفسيرية لأسعار البترول بلغت حوالي 65 بالمائة للسياسة المالية المتبعة في الجزائر. ويتناسب هذا مع طبيعة الاقتصاديات الريعية بصفة عامة، والاقتصاد الوطني بصفة خاصة، مع العلم أن الاقتصاد الوطني يرتبط عضويا بقطاع المحروقات من ناحية تركيبة الجباية وكذا تركيبة الصادرات. إن فهم هذه العوامل الخارجية المؤثرة على المؤشرات المالية الداخلية للاقتصاد الوطني أمر بالغ الأهمية لصانعي السياسات في اكتشاف الأسباب الجذرية لسياسة الانفاق، لأن التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية يزيد من تعقيد وصعوبة تبني سياسة مالية ملائمة

الكلمات المفتاحية: سياسة مالية، أسعار النفط، إيرادات عامة، نفقات عامة، نموذج ARDL

Abstract:

This study aims to determine the impact of oil price changes on Algeria's financial policy based on annual data for the period (1990-2023). To achieve this, the Autoregressive Distributed Laps (ARDL) model was used. The results showed that the model was estimated using the ARDL method and using the Eviews9 program. The result of this research is that the explanatory power of oil prices reached about 65 percent of the financial policy followed in Algeria. This is consistent with the nature of rentier economies in general, and the national economy in particular, knowing that the national economy is organically linked to the fuel sector in terms of the composition of collections as well as the composition of exports. Understanding these external factors affecting the internal financial indicators of the national economy is crucial for policy makers in discovering the root causes of spending policy, because the interaction between internal and external factors increases the complexity and difficulty of adopting an appropriate financial policy.

Keywords: fiscal policy, oil price, public revenue, public expenditures, ARDL model.

فهرس المحتويات

I.....	شكر وعرفان
IV.....	الملخص
V	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
VIII	فهرس الملاحق
IX	قائمة المختصرات
I	مقدمة عامة
1.....	الفصل الأول: الإطار النظري لتقلبات أسعار البترول وعلاقتها بالسياسة المالية
2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول أسعار النفط والسياسة المالية
3.....	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول أسعار النفط
10.....	المطلب الثاني: السياسة المالية
20.....	المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية
29.....	المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول العلاقة بين أسعار النفط والسياسة المالية
29.....	المطلب الأول: الدراسات العربية والأجنبية
29.....	المطلب الثاني: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
42.....	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: النمذجة القياسية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في
43.....	الجزائر خلال الفترة 1990 – 2023
44.....	تمهيد

45.....	المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية
45.....	المطلب الأول: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني
51.....	المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات والنفقات العامة
57.....	المبحث الثاني: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL
57.....	المطلب الأول : البيانات والمنهجية التجريبية
59.....	المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها
67.....	خلاصة الفصل الثاني
68.....	خاتمة عامة
71	المصادر والمراجع
76	الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2000- 2022)	الجدول رقم 01
47	تطور حصيلة الجباية العادية خلال الفترة (2000- 2022)	الجدول رقم 02
49	مقارنة بين إجمالي الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي للقطاع النفطي خلال الفترة 2010 2022	الجدول 03
55	الجدول (04): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال (2000-2021)	الجدول رقم 04
59	نتائج اختبار جدر الوحدة ADF	الجدول رقم 05
60	نتائج اختبار جدر الوحدة PP	الجدول رقم 06
62	نتائج اختبار الحدود	الجدول رقم 07
62	نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل ECM	الجدول رقم 08
64	نتائج اختبار Breusch- Godfrey (اختبار LM)	الجدول رقم 09
65	نتائج اختبار ثبات التباين للبنواقي Heteroskedasticity	الجدول رقم 10

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
22	الحلقة المفرغة بين أزمة المالية العامة وأزمة الأسواق المالية والأزمة الاقتصادية	الشكل رقم 01
46	تطور صادرات المحروقات والصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2000- 2022)	الشكل رقم 02
48	تطور حصيلة الجباية البتروولية خلال الفترة 2000-2022	الشكل 03
50	مقارنة بين إجمالي الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي للقطاع النفطي خلال الفترة 2010 2022	الشكل رقم 04
61	درجة تأخير نموذج ARDL	الشكل رقم 05
64	اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا	الشكل رقم 06
65	نتائج اختبار CUSUM	الشكل رقم 07
66	نتائج اختبار CUSUMSQ	الشكل رقم 08

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
76	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2000- 2022)	01
77	تطور حصيلة الجباية البتروولية خلال الفترة (2000-2022)	02
78	مقارنة بين إجمالي الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي للقطاع النفطي خلال الفترة 2010 2022	03
79	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال (2000-2021)	04

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	المعنى
POIL	أسعار النفط
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة
RFP	إيرادات الجباية البترولية
GDP	الناتج الداخلي الخام
PF	السياسة المالية
DP	النفقات العامة
RO	إيرادات الجباية العادية

تعتمد العديد من الدول في بناء اقتصاداتها على سياسة مالية تُستمدّ أساساً من مصادر إيراداتها وتدفقاتها المالية. حيث يُعدّ تنوع هذه المصادر ضرورياً لتحقيق الاستقرار والمتانة الاقتصادية مما يمنع ربط السياسة المالية بمصدر واحد أو التركيز على قطاع واحد. لهذا تواجه الدول المصدرة للنفط تحديات كبيرة على المدى الطويل، تتعلق باستدامة المالية وضمان الاستقرار المالي للأجيال القادمة. كما تواجه تحديات على المدى القصير فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي والتخطيط المالي. يُعزى عدم استقرار أسعار النفط إلى عدة عوامل لا يمكن التحكم فيها ولا التنبؤ بتأثيراتها الإيجابية أو السلبية على اقتصاد الدول المصدرة للنفط ويبرهن هذا الأمر قدرة هذه الدول في الحفاظ على مستويات الإنفاق الناتجة عن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها في السنوات الماضية في أعقاب ارتفاع أسعار النفط قبل أن تعرف انخفاضاً حاداً في منتصف سنة 2014. إن الاستمرار في نفس السياسة المالية التوسعية في ظل تراجع أسعار النفط سيمس حتماً باحتياطي الصرف الذي يعد ضماناً للمقدرات المالية للأجيال القادمة وعليه يجب على الدول المصدرة للنفط وفي مقدمتها الجزائر، أن تضع استراتيجية مالية فعّالة تضمن استقرار الاقتصاد على المدى الطويل. وهو الأمر الذي يتطلب تنويع الموارد المالية من خلال تطوير قطاعات أخرى غير النفطية، وضبط وترشيد النفقات للحد من الهدر في احتياطي الصرف لذا كان لزاماً على أصحاب القرار التعاطي مع الظروف الاقتصادية والاستراتيجيات التنموية للبلاد من خلال الاستجابة وانتهاج سياسات ملائمة.

وعليه نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- كيف تأثرت السياسة المالية في الجزائر بتغيرات أسعار النفط خلال الفترة (1990-2023)؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أدوات السياسة المالية لتحقيق أهدافها؟
- ما هي العلاقة بين أسعار النفط وأدوات السياسة المالية في الجزائر؟
- ما العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر؟

كما يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تغيرات سعر النفط له أثر على النفقات العمومية.
- تغيرات سعر النفط له أثر على الإيرادات العمومية.
- الإيرادات العامة لها أثر على النفقات العامة.
- تغيرات سعر النفط له أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تقلبات أسعار النفط وأثرها على أداء السياسة المالية للدولة، بغية التوصل إلى الحلول الكفيلة بالحد من آثار تغيرات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية، وذلك من خلال قياس أثر تغيرات أسعار النفط على متغيرات هذه الدراسة.

أهمية الدراسة: تتناول الدراسة موضوعا أسال الكثير من الحبر وهو أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية، ومنه فإن أهمية الدراسة تكمن في أن النفط باعتباره مادة أولية مهمة في سوق التجارة العالمي فهو بطبيعة الحال يعتبر مصدرا مهما للمداخيل في أغلب الدول المنتجة، إضافة إلى أنه مصدر طاقة مهم للدول الصناعية، إضافة إلى الصراع الذي يشهده العالم من أجل السيطرة على منابعه وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة. وهو ما يجعل هذا النوع من الدراسات مرجعا لأصحاب القرار في بناء سياسة مالية قوية تستجيب لتقلبات أسعار النفط مستقبلا، من خلال إيجاد الحلول والبدائل الاقتصادية الكفيلة باستمرار النمو والتنمية.

حدود الدراسة: تتناول هذه الدراسة في الجانب النظري السياسة المالية وأدواتها وآليات عملها، أهدافها وأثارها على الاقتصاد، ومن ثم أسعار النفط ومحدداتها، وفي الدراسة القياسية تناولت أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للفترة 1990-2023

منهج الدراسة: إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج الاقتصاد القياسي لأنه يعتمد على الإحصائيات لقياس أثر سعر النفط على متغيرات الدراسة، وهذا باستخدام أدوات القياس الإحصائي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)،

مرجعية الدراسة: هي عبارة عن مجموعة من المراجع والبحوث تم الاستعانة بها لإعداد هذه الدراسة، متمثلة في أطروحات دكتورا وورقات بحثية منشورة في مجلات مصنفة، مذكرات ماجستير، مراجع عربية وأجنبية مصنفة عالميا، تتعلق أساسا بدراسات حول نفس الموضوع تشمل الدول المصدرة للنفط، ومنها التي تشمل الجزائر على وجه الخصوص.

صعوبات الدراسة: أهم الصعوبات التي اعترضت الدراسة هي صعوبة إيجاد إحصائيات فصلية لمتغيرات الدراسة وكذا اختلاف المعطيات الإحصائية من موقع إلى آخر.

هيكل الدراسة: سنتناول هذه الدراسة في فصلين، حيث يتضمن الفصل الأول مفاهيم نظرية حول السياسة المالية وأسعار النفط، وينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول مفاهيم السياسة المالية وأسعار النفط، والمبحث الثاني عرض الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني يتعلق بالدراسة القياسية وينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول المعطيات والأدوات المستخدمة في الدراسة، المبحث الثاني عرض النتائج والمناقشة.

الفصل الأول: الإطار
النظري لتقلبات أسعار
البتروول وعلاقتها بالسياسة
المالية

تمهيد

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة، من خلال استخدام إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الموجهة لتحقيق أهداف المجتمع؛ وعلى هذا الأساس يمكن للسياسة المالية أن تشكل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني ونجاح السياسة الاقتصادية، كما يمكن أن تكون محورا أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المتوخاة من البرامج والسياسات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، وعلى اعتبار أن اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتمد على إيرادات هذا الأخير كمصدر رئيسي لإيراداتها، والتي ترتبط بتطورات الاقتصاد العالمي وتتأثر بتقلبات أسعار السوق النفطية؛ فإن ذلك يشكل تحديا كبيرا لواضعي السياسات المالية من منطلق أن هذه الدول سيصعب عليها تغيير سياساتها لتستجيب لتطورات النشاط الاقتصادي العالمي، فحجم الإيرادات العامة ومن ثم الإنفاق العام لا يتحدد تبعا للتغيرات الداخلية بل للتحويلات الاقتصادية التي يشهدها العالم الخارجي، وعليه ستترك تغيرات أسعار النفط آثارا متفاوتة على مختلف المتغيرات الاقتصادية وكذا على الأدوات المستخدمة في تجسيد السياسات المالية لهذه البلدان.

من هنا جاء هذا الفصل لتناول مفاهيم نظرية حول السياسة المالية وأسعار النفط، عبر مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول السياسة المالية وأسعار النفط

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول العلاقة بين أسعار النفط والسياسة المالية

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول أسعار النفط والسياسة المالية

إن التطرق إلى موضوعي السياسة المالية وأسعار النفط يتطلب قبل كل شيء تحديد أطرفهما النظرية وأصولهما من أجل توضيح معالمهما وضبط مجالات تدخلهما، فضلا على أن عملية التعريف تفيد بمعرفة أحد البنود العريضة للتنمية لدى الدول التي من خلالها تعمل هذه الأخيرة على تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة ومن ثم يمكنها إعداد خططها وسياساتها الكلية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النفط

أولاً: النفط وأسعاره

الفرع الأول: تعريف النفط

أوجد للنفط عدة تعاريف حاولت توضيح هذا المصطلح من حيث ماهيته وكيفية نشأته، لكن قبل التطرق إلى تحديد مفهومه سنحاول أولاً الإشارة إلى أنه يوجد هناك مصطلح آخر ملازم لمصطلح "النفط" ألا وهو "البتترول"، مع العلم بأن مصطلح "النفط" استخدم لأول مرة من قبل السومريين الذين يعتبرون هم من أطلق عليه هذا الاسم¹، إضافة إلى أنه موجود في اللغة الفارسية تحت اسم "نافت" أو "نافتا" والتي تعني قابلية السيالان²، في حين تعود أصول مصطلح "بتترول" إلى اللغة اللاتينية تحت اسم "Petraoleum" التي هي عبارة عن مصطلح مركب من كلمتين "Petra" وتعني كلمة الصخر أما كلمة "Oleum" فهي تعني الزيت، ودمج هاتين الكلمتين نتحصل على مصطلح "بتترول" أو "Petraoleum" والتي يقصد بها كلمة "زيت الصخر"، لكن معظم الاقتصاديين يستخدمون مصطلح "النفط" ومصطلح "البتترول" على أساس نفس المعنى³.

ولتحديد مفهوم النفط فقد وجدت عدة تعاريف التي نذكر منها:

التعريف الأول: يعرف النفط بأنه منتج أرضي يتكون جيولوجيا عبر ملايين السنين قد يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية أو في باطنها، وهو عبارة عن خليط من المركبات العضوية تعتمد أساساً على ذرتي الهيدروجين والكربون التي تعرف باسم "الهيدروكربونات" وتتراوح نسبتها في النفط بين 50%-90% إضافة إلى مركبات أخرى، ويختلف مظهره تركيبته ونقاوته باختلاف المكان الذي خرج منه⁴.

¹ كمال عامر، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 05.

² خيدر محمد كريم، الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3-الجزائر، 2014، ص 83.

³ صاوالي مراد، فعالية الاقتصاد الجزائري في التحكم في الصدمات النفطية-مداخل التفعيل والاستراتيجيات البديلة- مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 04.

⁴ كمال عامر، مرجع سابق، ص 04.

التعريف الثاني: ويعرف النفط كذلك بأنه: مادة دهنية سائلة قابلة للاشتعال تتميز برائحة خاصة¹ وذات لزوجة مختلفة حسب نوعية وكثافتها التي تحدد نسبة إلى ذرات الهيدروجين والكربون المتواجدة فيه، ويتنوع لونه بين الأسود المخصر إلى البني المصفر... الخ².

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النفط بأنه: مورد طبيعي سائل قابل للاشتعال، يتم استخراجها من مناطق مختلفة على أعماق متفاوتة، وهذا ما يؤدي لاختلاف في نسب مركباته، لونه، كثافته. حتى جودته.

النفط مثل أي سلعة أخرى له أنواع كثيرة، أو بالأحرى يأخذ شكل خامات عديدة ومتنوعة، كما أن لهذه السلعة الاستراتيجية معايير جودة تجعل خامات منها أعلى سعرا من غيرها. ويجري قياس جودة أي خام نفطي عبر معيارين رئيسيين هما الكثافة ونسبة الكبريت في الخام.

1- الكثافة

بحسب هذا المعيار فإن هناك خامات خفيفة وهي عادة الأعلى ثمنا، وأخرى ثقيلة وهي الأرخص سعرا. ويجري تحديد هذه الكثافة حسب مقياس خاص ابتكره معهد البترول الأمريكي يدعى "أي.بي.أي" (API). ووفق هذا المعيار يصبح الخام النفطي خفيفا ومن ثم يرتفع السعر إذا سجل 38 درجة أو أكثر على هذا المقياس، ويكون ثقيلًا -أي عالي اللزوجة- إذا سجل 22 درجة أو أقل

2- نسبة الكبريت

يجري تقسيم الخامات النفطية وفق هذا المعيار إلى خامات حلوة أي منخفضة نسبة الكبريت، وخامات حامضة أو مرة أي مرتفعة الخام الكبريتي. ويكون الخام حلوا باحتوائه على كبريت تبلغ نسبته 0.5% أو أقل، ويكون حامضا أو مرا بنسبة كبريت تزيد عن ذلك. وأغلب النفط المتداول في الأسواق العالمية من الأنواع الثقيلة الحمضية (60%)³.

¹ بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 15، جوان 2014، ص: 297، 296.

² وهابي كلثوم، الصناعة النفطية وحماية البيئة في الجزائر، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص: 03، 02.

³ <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/10/13/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87-%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81%D9%87-%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81>

الفرع الثاني: مفهوم أسعار النفط

كما هو معروف عالمياً، يتم تحديد سعر كل سلعة من خلال العرض والطلب عليها في السوق، ونظراً لأن النفط هو سلعة مثل باقي السلع الأخرى المتوفرة في الأسواق، فإن له سعريته شراؤه وبيع به في الأسواق النفطية العالمية، التي تعتبر من أهم الأسواق الاقتصادية التي تحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية.

مفهوم أسعار النفط:

يعرف السعر بصفة عامة بأنه: التعبير النقدي لقيمة الشيء الذي قد يكون أكبر أو أقل من هذه القيمة، بمعنى قد يتعادل السعر وقد لا يتعادل مع قيمة هذا الشيء محل التقييم¹.

وباعتبار أن النفط سلعة كباقي السلع الأخرى فهو الآخر سيخضع لعملية تحديد سعر له من أجل تسهيل عملية تداوله، ويطلق على هذا السعر اسم: "الأسعار النفطية" التي تعرف بأنها: "القيمة النقدية للسلعة النفطية التي تحدد خلال فترة زمنية معينة آخذة بعين الاعتبار مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في قيمة النفط"²

ويتراوح سعر النفط بين حدين: حد أدنى يوضع بحسب نفقات الإنتاج مضافاً إليها ربح محدد وحد أعلى يوضع بحسب الطلب على مادة النفط، ويتم تحديد السعر النفطي على أساس ما يقابل برميل النفط الواحد، من نقد مع العلم أن العملة التي سعرها النفط ولا يزال يسعر بها لحد الآن هي الدولار الأمريكي وعليه فإن سعر النفط هو كم يعطى من دولار أمريكي للبرميل الواحد.

إن الأسعار التي تمنح لبرميل النفط الواحد ليست هي نفسها لجميع الكميات المنتجة من النفط عبر جميع دول العالم، ذلك لاعتبار أن هذا النفط المستخرج من مختلف المناطق يختلف عن بعضه البعض من حيث نوعيته وجودته وذلك راجع إلى طبيعة المناطق التي أستخرج منها، وعليه فإنه يراعى درجة كثافة النفط عند تحديد السعر³.

ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تقابل وحدة واحدة من النفط خلال فترة زمنية محددة.

تحديد هذه الأسعار يخضع لمنطق السوق الحرة وبالتالي يمكن تعريف سوق النفط على أنه السوق يحتوي على مجموعة من المنتجين للنفط الذين يلعبون دوراً مهماً في تحديد أسعاره ويوجد نوعان من الأسواق النفطية وهما كالاتي:

¹ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون-الجزائر، 1983، ص194.
² سهام حسين البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد36، بغداد-العراق، 2013، ص06، 05.
³ لونييس عبد المجيد، أثر تغييرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة "2009-2015"، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد25، دار الخلدونية-الجزائر، ديسمبر 2014، ص12.

أ- سوق النفط الفورية: هو مكان يتم فيه عرض النفط للبيع والشراء وعادة ما تكون هذه الأماكن في صورة موانئ بحرية كميناء سنغافورة هذه الموانئ تتوفر بها جميع الخدمات اللوجستية والمالية لإبرام الصفقات النفطية الفورية¹.

1- سوق النفط المستقبلية: هو التزام موثق لتسليم كميات معينة من النفط الخام أو مشتقاته بعد مدة معينة على أن يتم التسديد يوم التسليم المحدد في العقد. هذا النوع من العقود تحدد قيمته بالدولار ولعل أهم الأسواق المستقبلية في العالم نجد سوق نيويورك ولندن².

ثانيا: المحددات الاقتصادية لأسعار النفط:

الفرع الأول: الطلب العالمي

يتحدد الطلب النفطي بمدى مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات الإنسانية سواء كانت أغراض استهلاكية أو إنتاجية³.

كما أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط مع تحديد هذا الطلب حسب حاجة الدول المستهلكة له، منها ما يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا وهي:

* مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي والتوسيع الميكانيكي: إن النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي والطلب على النفط الخام يعكس مستوى التقدم الاقتصادي، فلو لاحظنا حجم الاعتماد على النفط ومشتقاته في تشغيل هائل من المركبات والآلات المستخدمة في الكثير من المجالات، ووسائل النقل البري والبحري والجوي سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي، كما أن النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم النفطي والصناعي، يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط وبالعكس فإن كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقلص أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في الآخر⁴.

1 تحسين التاجي الفاروقي، معجم الاقتصاد المعاصر، مراجعة: د. تيسير عبد الجابر، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2009: ص 422.

2 عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لتغيرات أسعار النفط الخام في السوق الدولية للمدة (1970 – 1998)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، بغداد، 2001: ص ص 102 – 104،

3 نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000، ص 24.

4 نواف الرومي، مرجع سابق، ص 24.

*الاستقرار السياسي في العالم: يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في التأثير على الطلب النفطي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات.

*سعر النفط: يعتبر سعر النفط من العوامل الأساسية المؤثرة على الطلب النفطي بحيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب والعكس صحيح تماما، فانخفاض الأسعار يزيد من الطلب.

*المناخ: في الأجواء المناخية القاسية يرتفع استهلاك الطاقة بشكل كبير وهذا ما يعني زيادة الطلب على النفط بمقدار 25 مليون برميل يوميا على الأقل في فصل الشتاء، وفي فصل الصيف كذلك يرتفع الطلب على مشتقات البترول كالبزين مع الإشارة كذلك أن المناطق الشمالية الباردة أكثر استهلاكاً للنفط مقارنة مع المناطق الوسطى والجنوبية، كل ذلك جعل الدول المصدرة للنفط تحدد سقف أسعارها وفقا للطلب العالمي حسب الفصول.

*النمو السكاني: من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط عامل السكان، بحيث كلما زاد عدد السكان زاد استهلاك البترول في مختلف حالاته وبالتالي زيادة وتوسع في الطلب النفطي.

*أسعار السلع البديلة: من السلع البديلة للنفط نجد: الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية، الذرية... وجميعها تؤثر على الطلب النفطي سواء إيجابيا أو سلبيا، ايجابيا في حالة ارتفاع تكاليف إنتاجها، استعمالها، نقلها مما يجعلها في موقع تنافسي ضعيف يزيد من الطلب على النفط باعتباره الخيار الأفضل والعكس صحيح تماما.

الفرع الثاني: العرض العالمي

يتمثل العرض النفطي في كمية النفط المنتجة التي يمكن للمنتجين توفيرها في السوق العالمي سواء كان في شكله الخام أو شكل مشتقاته المتنوعة لغرض تلبية احتياجات المستهلكين عند السعر السائد في السوق وخلال فترة زمنية معينة، هذه الكمية المنتجة تختلف من منتج لآخر ومن مكان لآخر بحسب الإمكانيات المتاحة لاستخراجه أو السياسة التي يتبعها البلد المنتج بخصوص كمية الإنتاج المسموح بها، وبالتالي تؤثر زيادة المعروض من النفط في السوق عما هو بحاجة إليه سلبي على أسعاره، لأنه كلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة وتنفوق حجم الطلب عليه بشكل كبير كلما اتجهت أسعار النفط نحو الانخفاض والعكس صحيح فهما تربطهما علاقة عكسية¹.

¹ تومي صالح، دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2018)، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة ورقلة- الجزائر، 2016، ص: 63.

كما توجد عدة عوامل تختلف درجة تأثيرها من عامل لآخر، تساهم في ارتفاع أو انخفاض العرض العالمي للنفط نذكر أهمها:

***الاحتياط النفطي والطاقة الإنتاجية:** كلما كان احتياط دولة ما من البترول كبيراً كلما زادت الطاقة الإنتاجية عندها، سواء عن طريق الآبار الاستخراج المعتادة أو التنقيب والحفر في المناطق المكتشفة حديثاً.

***السعر:** كلما ارتفعت الأسعار في السوق النفطية، كلما زادت الكميات المعروضة مما يؤدي بها إلى الاتجاه المعاكس وهو انخفاض الأسعار.

***المستوى التكنولوجي والتقني:** يؤثر المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج في رفع مستوى العرض العالمي من حيث سرعة الكشف عن مناطق بترولية جديدة وسرعة الإنتاج.

***المصادر البديلة للنفط وأسعارها:** إن وجود بدائل للبترول ومشتقاته يخلق منافسة في السوق العالمية، بحيث إذا انخفضت أسعار السلع البديلة ينخفض الطلب النفطي وبالتالي ينتج عنهما انخفاض العرض العالمي للنفط.

الفرع الثالث: المنظمات الدولية:

هي منظمات ودول لها دور كبير في تحديد أسعار النفط في السوق الدولية ولعل أهمها:

أ. منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC):

تأسست هذه المنظمة في بغداد منتصف سبتمبر من العام 1960 عن طريق كل من العراق والمملكة العربية السعودية وفنزويلا والكويت وإيران ككيان لمواجهة تسلط شركات النفط الكبرى التي خفضت من جانب واحد أسعار النفط الفنزويلي والشرق الاوسطي بنسبة (10%) عن أسعار نفط خليج المكسيك¹، واليوم تضم أربع عشرة دولة، وتهدف المنظمة الى حماية مصالح الدول الأعضاء وضمان حقوقهم وحصولهم على دخل مستقر من النفط الخام، فضلاً عن تحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة للنفط سواء كانوا أعضاء في أوبك ام خارجها ومواجهة احتكار الشركات العالمية، وتمتلك دول أوبك حوالي (80%) من احتياطات النفط العالمية المؤكدة، فضلاً عن انتاج اكثر من (40%) من النفط الخام العالمي².

ب. الدول المنتجة للنفط خارج أوبك (Non-OPEC):

هي دول ذات اقتصاديات متطورة مقارنة بدول الأوبك مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وروسيا والصين والمكسيك والنرويج وماليزيا والهند والبرازيل، لكن الفارق أن كل هذه الدول

¹ David Styan, France and Iraq: oil, arms and French policy making in the Middle East, Vol. (25), IB Tauris, New York, 2006: P 74.

² www.opec.org .

تعتبر دولاً منتجة للنفط لكن بعضها هو مستورد للنفط في نفس الوقت كونها دول ذات اقتصاديات ضخمة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند ، تنتج هذه الدول ما يقدر بـ (60%) من الإنتاج العالمي للنفط العالمي إلا إنها تسجل نقصاً من ناحية الاحتياطات المؤكدة إذ تقدر بحوالي (20%) من الاحتياطات العالمية المؤكدة. ولضمان التنسيق مع أوبك بقيت بعض هذه الدول كروسيا والمكسيك والنرويج كمراقبين في أوبك لضمان استقرار الأسعار وتجنب الحروب السعرية¹. وهو التنسيق الذي توج في السنوات الأخيرة بدخول الأوبك شراكة مع دول أخرى مصدرة للنفط خارج عضويتها أهمها روسيا وأصبحت معروفة باسم أوبك+. وكان لهذا التحالف دور كبير لتعزيز نفوذ الأوبك وتشكيل سوق النفط.

ج. الشركات النفطية العالمية:

تعتبر شركات النفط الكبرى أو ما يطلق عليها اصطلاحاً الشقيقات السبع وهي خمس شركات أمريكية ممثلة بإكسون موبيل، كولف، شيفرون، تكساكو ، سوكال بالإضافة إلى شركتين أوروبيتين هما شل وبرتيتش بتروليوم من أكبر شركات النفط الدولية التي تسيطر على المجال النفطي لا سيما في مجال التنقيب والاستكشاف وكذا في مجال صناعة النفط كما توجد شركات كبرى لدول متقدمة مثل توتال الفرنسية وإيني الإيطالية . ومنذ تأميم الدول المنتجة لشركات النفط ورغم سيطرة الشركات المحلية لهذه الدول من قبيل أرامكو السعودية وشركة النفط الفنزويلية والشركة الوطنية الإيرانية للنفط وغيرها على حوالي (80%) من الاحتياطات العالمية المؤكدة مقابل (5%) للشقيقات السبع إلا أن هاته الأخيرة تسيطر على حوالي (70%) من الصناعة النفطية وأكثر من (50%) من ناقلات النفط².

د. الوكالة الدولية للطاقة (International Agency of energy):

هي منظمة دولية تأسست عام 1974 تتكون من قرابة 30 دولةً هي الدول الغربية المتقدمة إضافة إلى المكسيك وتركيا كم تعمل بالتنسيق مع الدول غير الأعضاء كروسيا والصين والهند، وتهدف هذه المنظمة إلى:

- تأمين إمدادات الطاقة للدول الأعضاء وذلك عبر للمخزون الاستراتيجي الكبير الذي تملكه والذي جرى استعماله عدة مرات
- إعداد تقارير حول أسواق النفط وكذا التنبؤ بأسعاره³.

¹ Mohamed Ramady and Wael Mahdi, OPEC in a Shale Oil World, Springer, Berlin, 2015: PP 60 – 61.

² Michael L. Ross, The oil curse: How petroleum wealth shapes the development of nations. Princeton University Press, New Jersey, 2013: PP 27 – 63.

Robert Slater, Seizing Power: The Grab for Global Oil Wealth, John Wiley & Sons, New Jersey, 2010: PP 63 – 74.

³ Devin Glick, A Look at the IEA 2011 Release of Strategic Oil Reserves, Bruxelles , 2011: P 1.

المطلب الثاني: السياسة المالية

أولاً: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

تعددت تعاريف السياسة المالية، ذلك لاختلاف الوظائف والأهداف التي تسعى لتحقيقها كل دولة حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها.

وعرفها كل من السيد محمد الشربيني وعلي عبد الوهاب نجا في مؤلفهما "مبادئ الاقتصاد الكلي-2008": أنها السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي العام للاقتصاد، وما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم النفقات والإيرادات العامة، وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر الإيرادات بهدف تحقيق أهداف معينة في مقدمتها دفع عجلة التنمية ونشر الاستقرار في قطاعات الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات¹.

كما جاء صندوق النقد الدولي بإطار نظري للسياسة المالية أكثر تطوراً بحيث عرفها على أنها: الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيهاً فعالاً ودقيقاً، ويتضح من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي².

كما يمكن أن تعرف السياسة المالية (Fiscal Policy) بأنها استعمال النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة كوسائل للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكلي³، وبالتالي هي استعمال أدوات المالية العامة ممثلة في الإنفاق العام والإيرادات العامة والدين العمومي في محاولة لإعطاء دفعة إيجابية لمتغيرات الاقتصاد الكلي من قبيل الناتج المحلي الاحمال وخفض معدلات البطالة وكذا زيادة وتشجيع الاستثمار، كما يعرفها آخرون على أنها استعمال النفقات والإيرادات والدين الحكومي للتأثير على المؤشرات الاقتصادية⁴.

¹ السيد محمد الشربيني وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص221.

² حسناوي تقوى وعبد العزيز أحمد شاوش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي، تيسة، 2016، ص09.

³ جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة: د. عبد الفتاح عبد الرحمن و د. عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999: ص 299.

⁴ Mark Horton and Asmaa El-Ganainy , What Is Fiscal Policy?, Finance & Development, IMF, Washington D.C, 2009: P 52.

ومن هذا يمكن تلخيص أهم العناصر التي تدخل في تعريف السياسة المالية: أنها أداة تؤثر بها الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة التي تنظم الموازنة العامة، بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية واجتماعية

الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية:

1- السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالعجز: وتكون من خلال الطرق التالية:

أ- التوسع في النفقات الحكومية: وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمائية وعلى المشاريع العامة، تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل، الأطفال.... وهذا النوع من الإعانات أو الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ب- التسريع في سداد جزء من القروض العامة: قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد استحقاقها يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.¹
ت- تخفيض الإيرادات الضريبية: إن تخفيض الضرائب يبعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، بحيث أنه يزيد من صافي الدخل الفردي الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتسمى السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز في حالة الكساد (سياسة مالية توسعية).

2- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: من خلال الأساليب التالية:

أ- زيادة الإيرادات الضريبية: ويستعمل هذا الأسلوب في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك ومن هنا ننع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة الدخل المتدنية.

ب- التوسع في إصدار القروض العامة: ويعني ذلك تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الإقراض إما اختياريا أو إجباريا.

ج- الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في:

✓ بيع الأوراق المالية في السوق المفتوح.

✓ رفع نسبة الاحتياطي.

✓ سعر إعادة الخصم.

وكل هذا لتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار، وتسمى السياسة المالية المتمثلة بالفائض (سياسة مالية انكماشية).²

¹ عماري الياقوت، أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجاري، تخصص مالية وبنوك، جامعة أوكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص15.

² عماري الياقوت، نفس المرجع السابق، ص16.

الفرع الثالث: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف من بينها ما يلي:

- 1) تحقيق العدالة الاجتماعية: ويقصد به السعي للوصول بالمجتمع إلى أعلى مستويات الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته المتاحة، بحيث أن السياسة المالية لا تقف على زيادة الإنتاج فقط بل إلى توزيعه على الأفراد بشكل عادل.
- 2) تحقيق التوازن العام: وهو تحقيق التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (الاستهلاك، الاستثمار، نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني، ولتحقيق هذا الهدف تعتمد الحكومة عدة أدوات من بينها: الضرائب، القروض، الإعانات، الإعفاءات...
- 3) تحقيق التوازن المالي: ويقصد بالتوازن المالي استغلال موارد الدولة المالية على أحسن وجه، كأن يتلاءم النظام الضريبي مع حاجات الخزينة العمومية من حيث المرونة والسيولة، ويلاءم الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.
- 4) تحقيق التوازن الاقتصادي: ويكون هذا التوازن بالموازنة بين نشاط القطاع الخاص ونشاط القطاع العام للوصول إلى حجم إنتاجي الأمثل، وهذا باستغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه لتحقيق توازن اقتصادي من حيث النفقات والإيرادات العامة وكيفية توزيعها.

ثانياً: أدوات السياسة المالية

الفرع الأول: الإيرادات العامة

تعريف الإيرادات العامة:

تعرف على أنها عبارة عن جميع الأموال النقدية، العينية، المنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة.

كما تعرف أيضا أنها الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية، أو من مصادرها خارجية عن ذلك سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.¹

ويبرز دور الإيرادات كأداة لسياسة المالية في عدة أشكال منها إيرادات أملاك الدولة، الاقتطاعات إجبارية ضريبية والغير ضريبية بالإضافة للقروض باختلاف أثر كل واحدة منها.

¹ سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010-2011، ص 20.

1- إيرادات أملاك الدولة (الدومين)

يشكل هذا القسم من الإيرادات منبعاً هاماً ومصدراً مستمراً يستطيع توفير أموال شبه مضمونة، أي كانت طبيعة هذه الممتلكات عقارية أو منقولة وبغض النظر عن نوعية الملكية عامة أو خاصة، وتنقسم هي الأخرى إلى:

- الدومين العام: ويخص كل ممتلكات الدولة الخاضعة للقانون العام وتخصص لتلبية الحاجات العامة مثل الطرق، المطارات، الموانئ، الحدائق العامة وغيرها.
- الدومين الخاص: ويخص الممتلكات الخاضعة للقانون الخاص ولا يحقق منفعة عامة، بل تقدم وظيفة مالية، ويتعلق الأمر ب: الدومين العقاري، الدومين الصناعي والتجاري، الدومين المالي. وبصفة عامة الدومين الخاص يقد منفعة للشركات ومشاريع خاصة ليست منفعة عامة.¹

2- الإيرادات الضريبية

• الاقتطاعات الضريبية الإجبارية (الضرائب):

تأتي لفظة ضريبة من الفعل ضرب علي، أي فرض علي، وهي بذلك تعني فريضة لكن جرى العرف على استعمال كلمة ضريبة لتمييز الفريضة الدينية من غيرها بأن تستعمل كلمة ضريبة لما تفرضه الدولة أو الحكومة على المواطن.²

ونظراً للتطور الذي شهده مفهوم الضريبة باختلاف النظم السياسية والظروف الاقتصادية السائدة في كل المجتمع فقد تعددت التعاريف الخاصة بالضريبة منها:

التعريف الأول: مساهمة تأخذ صورة نقدية أو عينية، يجبر الأفراد على تقديمها للدولة بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة ودرجة استفادتهم من لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة ودرجة استفادتهم من الخدمات، وهي تفرض عليهم تحقيقاً لأغراض مالية، سياسية، اقتصادية أو اجتماعية.³

التعريف الثاني: فريضة مالية يدفعها الأفراد بصفة جبرية ونهائية إلى الدولة دون مقابل مباشر، بهدف تغطية النفقات العامة.⁴

ومن التعاريف السابقة يمكن القول إن الضريبة هي عبارة عن مساهمة نقدية يدفعها الأفراد للدولة بصفة جبرية ونهائية ودون مقابل من أجل تمويل النفقات العمومية.

¹ مصباح مسعادي ومحمد الطاهر بوقصة، تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1998-2015، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2017، ص 08.

² أحمد سليمان؛ الضرائب في السودان؛ الطبعة الثانية الخرطوم؛ 1978؛ ص 19.

³ محمد دويدار؛ مبادئ الاقتصاد السياسي؛ الدار الجامعية؛ الاسكندرية؛ ص 181.

⁴ محمد عباس المحرزي؛ اقتصاديات الجباية والضرائب؛ الطبعة الرابعة؛ دار هومة؛ الجزائر؛ 2008؛ ص 14.

• الاقتطاعات الإجبارية غير الضريبية:

ويندرج تحتها ما يلي:

✓ الرسم: هو مبلغ مالي رمزي يقتطع جبرا نظير خدمة خاصة تقدم من طرف الدولة أو ما يمثلها كالجماعات المحلية والمؤسسات الإدارية وغيرها.

فالرسم بهذا التعريف مبلغ مالي يقتطع جبرا نظير خدمة خاصة تقدم من طرف الدولة أو من يمثلها كالجماعات المحلية والمؤسسات الإدارية وغيرها.¹

✓ الرسم الشبه جبائي: هو ما تحصل عليه الدولة كإيراد عام نظير تقديم خدماتها ويتحدد عادة طبقا للعرض والطلب، وإعمالا بمبدأ المنافسة؛ ويتم خلال التعاقد مثل كراء مساحات معينة للعرض، أو استغلال مصالح الدولة ومنشئتها من قبل المكلفين، قصد الاستفادة منها مثل ثمن الاشتراك في الهاتف أو الانترنت.²

✓ الإتاوة: المقابل الذي يدفعه صاحب العقار أو الثروة بسبب ارتفاع قيمة ملكه المترتب عن قيام الدولة بمشاريع عامة.

• أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك:

تؤثر الاقتطاعات الضريبية على دخل المكلفين بها، حيث يتم تحديد مقدار الدخل بناء على سعر الضريبة المفروضة، فكلما ارتفع سعر الضريبة، زاد تأثيرها على مقدار الدخل والعكس صحيح. ونتيجة لذلك يتأثر حجم استهلاك الأفراد للسلع والخدمات، فالضريبة تؤثر عليه بالنقصان فتحد من التصرف في الدخل.

• أثر السياسة الضريبية على الادخار:

تأثير فرض الضريبة يتسبب في تقليل دخل الأفراد وبالتالي يقلل من مستوى الإنفاق على الاستهلاك، مما يؤدي إلى تقليل مدخراتهم بشكل سلبي. فعندما تفرض الضرائب، يحدث إعادة توزيع لدخل الأفراد المتاح بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منهما، وتساهم في إعادة توزيع الإنفاق على الضروريات على حساب الإنفاق الزائد.

• أثر السياسة الضريبية على الإنتاج:

بسبب تأثير الضرائب على الاستهلاك والادخار بشكل سلبي، فإنها تعيق الإنتاج وتثبطه. بحيث يعتبر الاستهلاك عاملا هاما للنمو الاقتصادي، والادخار له علاقة مباشرة بالاستثمار وبالتالي بالإنتاج، فكلما زاد حجم الادخار زاد حجم الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج.

¹ لجناف عبد الرزاق؛ محاضرات في مقياس الجباية المؤسسة؛ كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاقتصادية؛ جامعة الجزائر3؛ ص7.

² محمد الصغير بعلي؛ المالية العامة؛ دار الهومة؛ 2003؛ ص59.

• أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل:

قد يترتب على الضريبة إعادة توزيع الدخل والثروات بصورة غير عادية لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبئاً على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار. ومن هنا نجد أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في صورة نفقات تحويلية، بمعنى تحويل الدخل.¹

• أثر السياسة الضريبية على الأسعار:

الأصل أن الضريبة تقتطع جانباً من دخول الأفراد، الأمر الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض وذلك بشرط أن تدخل حصيلة الضريبة هذه مجال التداول، ويعني ذلك أنه إذا تم الاحتفاظ بمقدار الضريبة دون أن يزداد معه تيار التداول النقدي كما إذا تم سداداً قرض خارجي بهذه الحصيلة الضريبية مثلاً أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي ومن ثم يخف ضغط الطلب على الأسعار في فترات التضخم.

أما فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، فإن تشجيع الإنفاق وخاصة من جانب الدولة لتشجيع الطلب الكلي الفعال يقضي على عوامل الركود وفقاً لتحليل كبير في هذا الشأن.²

3- القروض العامة

- تعريف القرض العام:

تعرف بأنها مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد الطبيعيين والمعنويين سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها، وفي مقابل ذلك تلتزم الدولة بشراء أصل القرض وفقاً لما يقتضيه عقد الاتفاق، وكذلك بمبلغ إضافي يمثل الفائدة على القرض يحدد بالإنفاق في عقد القرض.³ وتلجأ الدولة للقروض العامة في الظروف الغير العادية لتغطية نفقات غير عادية كالكوارث الطبيعية، استعدادات عسكرية للحروب، أزمات اقتصادية... الخ.

أنواع القروض العامة:

• من حيث الطبيعة:

- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:

¹ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص 223.

² سوزي عدلي ناشد، نفس المرجع السابق، ص 223.

³ يونس أحمد البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص 317.

وتعني القروض الاختيارية حرية الاقتراض أو الإقراض من عدمه. وتتم بإدارة الطرفين: المقترض، والمقرض وقبولهما بشروط القرض، والذي تعلنه الدولة عادة عن أحكامه، كمقداره ومقدار فوائده، وشروط الاكتتاب به وتاريخ سداده، وترك للأفراد حرية الاكتتاب به من عدمه دون إكراه أو إجبار. ولكن قد تحفزهم إلى ذلك بإغرائهم بفوائد مالية عالية تدفع لهم عند سداده. أما القروض الإجبارية فهي القروض التي تفرضها الدولة على شعبها بالإجبار وهي الأقرب للضريبة، وتكون في حالات الحروب أو الكوارث الطبيعية.

● من حيث المصدر:

- القروض المحلية والقروض الأجنبية:

يقصد بالقروض المحلية تلك التي تحصل الدولة من السوق المحلية الداخلية، أي عن طريق العقود التي تعقدتها مع رعاياها، أو مؤسساتهم، بنوك، ومصارف وغيرها. وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى مثل هذا النوع من القروض عند حاجتها لتمويل مشاريعها الاقتصادية أو لامتناسص مدخرات محلية وتفعيلها في الاستثمارات منتجة، أو لتقليل النقد المتداول وتحويله لخزينتها لتثبيت الأسعار.

أما القروض الأجنبية فهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من السوق الخارجية، الأجنبية كالدول والمنظمات والبنوك الأجنبية، وذلك لسد العجز في ميزان المدفوعات أو العجز في مدخرات العملة الصعبة التي تستعمل في الاستيراد.

● من حيث المدة:

- القروض قصيرة الأجل، المتوسطة وطويلة الأجل:

القروض قصيرة الأجل فهي التي تتعدى مدتها السنة، والتي تلجأ إليها الدولة لتمويل احتياجاتها المالية المستعجلة. أما القروض متوسطة الأجل فهي التي تتراوح مدتها من عشر سنوات إلى عشرين سنة، وهذه القروض سواء المتوسطة أو طويلة تتسم بطول مدتها يحدد لها تاريخان لتسديد بحيث إن لم تسمح ظروف الدولة في تاريخ الأول تؤجله إلى التاريخ الثاني.

الفرع الثاني: النفقات العامة

● تعريف النفقات العامة:

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة

عامة.¹

¹ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص27.

وقد أدى تطور دور الدولة بدوره إلى تطور مفهوم النفقة العامة، الذي كان مفهومها التقليدي ينحصر في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة الحارسة (الأمن، الدفاع، الأشغال العامة)، ولكن مع توسع دور الدولة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929، اضطرت هذه الأخيرة إلى التدخل في النشاط الاقتصادي لمواجهة هذه الأزمة، ما أدى إلى توسع مفهوم النفقات العامة¹. ومن هنا أسهب الباحثون الاقتصاديون في تصنيفهم للنفقات، ويبقى على كل دولة الأخذ بالتقسيم الذي يلاءم حاجاتها وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، هذه التقسيمات تراوح مداها بين ما هو نظري وآخر عملي، نوجزه في الآتي:

أ. تقسيم النفقات من حيث الغرض: استنادا لهذا المعيار، تصنف النفقات إلى:

- نفقات إدارية: وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللائمة لقيام الدولة، وتشمل على نفقات الإدارة العامة والأمن والعدالة والتمثيل السياسي.
- نفقات اجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين.
- نفقات اقتصادية: وهي تلك النفقات التي تلتزم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية ويسمى أيضا هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة، كما تشمل هذه النفقات كل ما ينفق على الخدمات الأساسية كالنقل، المواصلات، الطاقة.
- نفقات مالية: تتضمن النفقات المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.
- نفقات عسكرية: تتضمن النفقات المخصصة لإقامة المخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات الحرب².

ب. تقسيم النفقات من حيث الطبيعة: إذ تنقسم النفقات وفقا لطبيعتها إلى:

- نفقات حقيقية: وتشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية، وهي التي تؤدي إلى الحصول الدولة على مقابل الإنفاق وتصنف إلى:

➤ نفقات جارية: تشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة، أي تلك اللازمة لتأدية الإدارات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها، ويدخل في نطاقها

¹ حسينية قاسمي، السياسة المالية في الجزائر-واقع وآفاق-، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016، ص21

² حسينية قاسمي، نفس المرجع السابق، ص22-23.

المصروفات المتعلقة بالأجور والمكافآت وكذلك أثمان مستلزمات الإنتاج من مواد أولية ووسائل نقل وما إلى ذلك.

➤ نفقات استثمارية: يقصد بها النفقات التي تخصص لزيادة تكوين رأس المال وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، فهي تتعلق بتنمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمشروعات الإنتاجية، ومثال هذه النفقات ما يصرف لبناء السدود أو إنشاء محطات الكهرباء.

➤ نفقات تحويلية: وتخص النفقات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات، حيث تهدف بذلك إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة في مسارها الأصلي تسعى من خلاله نحو تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي، وتنقسم تبعاً لأغراضها إلى:

i. نفقات تحويلية اقتصادية: تتمثل في الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض تكلفة إنتاجها، وذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى منخفض، سعياً منها لإتاحة الفرصة للطبقات الفقيرة الاستهلاك هذه المنتجات أو دعم هذه المشروعات في حد ذاتها.

ii. نفقات تحويلية اجتماعية: وتشمل الإعانات التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة لمساندتها في مواجهة أعباء المعيشة وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات.

iii. نفقات تحويلية مالية: وتخصص لتسديد الفوائد الناجمة عن القروض والفوائد وأقساط استهلاكها السنوية.¹

ج. تقسيم النفقات من حيث دوريتها: حيث يمكن تصنيفها إلى:

- نفقات عادية: ويطلق عليها أيضاً تسمية النفقات الدورية، ارتباطها بكونها تتحقق عادة وتكرر في فترات دورية منتظمة، ومن أمثلة هذه النفقات أجور الموظفين، نفقات الصيانة وغيرها، والمقصود بالتكرار هنا ليس كميتها أو حجمها وإنما تكرار في كل ميزانية.
- نفقات غير عادية: وتسمى كذلك بغير الدورية أو استثنائية، وهي تلك التي لا تتكرر بانتظام في الميزانية ولكن تدعو الحاجة إليه كنفقات إنشاء الطرق وكذا مواجهة الكوارث الطبيعية.²

الفرع الثالث: الموازنة العامة

والتي تسمى في كتابات أخرى بالموازنة، وتعد الميزانية العامة ثالث أداة تستعملها السياسة المالية، وتتضمن الإيرادات والنفقات العامة بمختلف أشكالهما، ومن خلالها يمكن للحكومة استخدام إحدى الأداتين أو كلاهما معا بغية تحقيق الأهداف المرجوة.

¹ حسناوي تقوى وعبد العزيز أحمد شاوش، مرج سابق، ص17-18.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص91.

وتعرف الميزانية العامة على أنها النفقات والإيرادات الحكومية المتوقعة خلال فترة قادمة عادة ما تكون سنة، أي أنها توضح أوجه الإنفاق المتوقع للعام القادم وكذا أوجه تحصيل الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات، وتواجه الميزانية عادة إحدى ثلاث حالات، إذ من الممكن أن تواجه فائضا ماليا في حالة في حالة تجاوزت الإيرادات العامة للنفقات وهي حالة نادرا ما تصادفها المجتمعات النامية، أو عجز ماليا عندما تكون النفقات العامة أكبر بكثير من الإيرادات والتي تعد تمثيلا واقعيًا لحالة مجتمعاتنا، أما الحالة الأخيرة فهي حالة التوازن التي يتساوى فيها الإنفاق العام مع الإيرادات.¹

● مبادئ الميزانية العامة

تعتمد السلطات قبل تنفيذ الميزانية العامة على مجموعة من المبادئ والمتمثلة في:

1. مبدأ وحدة الميزانية: يعني هذا المبدأ أن تدرج جميع نفقات وإيرادات الدولة في ميزانية واحدة ويعتبر من أهم مبادئ الميزانية العامة، ويبرر هذه القاعدة استنادا على قاعدتين متصلتين بالجانب المالي والسياسي. من الناحية المالية يسير إتباع مبدأ الوحدة لمعرفة المركز المالي للدولة ومعرفة وضعية الميزانية العامة أما من الناحية السياسية فإنها تسهل على البرلمان مهمة منح الاعتماد وكذا الرقابة على التنفيذ.
2. مبدأ شمولية الميزانية: يراد بهذه القاعدة أن تظهر كافة التقديرات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة الميزانية، وذلك دون إجراء أي مقاصة بين النفقات والإيرادات المتعلقة بأي هيئة أو مرفق ودون إقصاء أي منهما مهما بلغت قيمته. ويأتي العمل بهذا المبدأ من أجل الحد من الإسراف في الإنفاق العام، لأن اشتغال وثيقة الميزانية على جميع التقديرات يكون بمثابة الرقابة الداخلية على التنفيذ.
3. مبدأ السنوية: يقصد به أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصور دورية لمدة سنة وذلك من أجل فصل ميزانية كل سنة عن السنة التي قبلها، ويعني هذا المبدأ أيضا أن يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية. يرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية، تتمثل الاعتبارات السياسية في ضمان رقابة السلطة التشريعية على أنشطة السلطة التنفيذية، أما الاعتبارات المالية فتتمثل فيما يلي:
 - الضرائب المباشرة تتميز بالسنوية أيضا ذلك ما يجعل تجميع النفقات على مدار السنة ضروريا لمقابلتها بالإيرادات المحصلة ووضعها في ميزانية واحدة وتدوينها.
 - ضمان دقة تقدير الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة حيث أن كل مدة أطول من سنة سيكون صعبا، نظرا لاحتمال تغير الأسعار والأجور خلال هذه الفترة.

هناك استثناءات من قاعدة سنوية للميزانية وتكون عندما:

¹ مصباح مسعادي ومحمد الطاهر بوقصة، مرجع سابق، ص 9-10

- تطول المناقشات الميزانية أولاً يتم التصويت عليها قبل 31 ديسمبر، حينها يتم اعتماد حل يتمثل في موافقة البرلمان على منح الحكومة رخصاً شهرية حسب طلبها.
 - يستغرق تنفيذ بعض البرامج عدة سنوات تتطلب أموال ضخمة لا يمكن أن تتحملها ميزانية سنوية واحدة، فتلجأ الدولة إلى طلب رخصة من السلطة التشريعية في بداية تنفيذ البرنامج، ويتم تقسيم مبلغ المشروع على عدة ميزانيات سنوية إلى غاية نهاية مدته.
4. مبدأ توازن الميزانية:

- أ- المفهوم التقليدي: يعني هذا المبدأ تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان.
- ب- المفهوم الحديث: النظرية الحديثة في المالية العامة لم تعد تنظر إلى العجز في الميزانية العامة على أنه كارثة محققة وذلك في ضوء التطورات المالية الاقتصادية، حيث يميل الفكر المالي إلى استبدال فكرة التوازن المالي البحث بفكرة أوسع منها تتمثل التوازن الاقتصادي العام، وهذا ما يطلق عليه نظرية العجز المؤقت والمنظم.

وتكمن قدرة الدولة في تحكّم في النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات المالية في فعالية السياسة المالية بتربط وتناسق أدواتها، ومن خلال استخدام الأملل لإيرادات التي تقوم الحكومة بجمعها وإعادة توزيعها في شكل نفقات عامة في جميع المجالات، وفق الميزانية عامة محكمة.

المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية

الفرع الأول: خيارات السياسة المالية

أولاً: الاستدامة المالية (Fiscal sustainability): إن موضوع الاستدامة المالية موضوع مهم لتحليل الاقتصاد الكلي من طرف المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومع ذلك، ويمكن أن نعرف الاستدامة المالية على أنها قدرة الدولة في الحفاظ على سياسات الأنفاق والإيرادات في المدى الطويل دون تهديد الملاءة المالية للحكومة أو إنفاقها الموعود، المالية للحكومة أو دون التقصير في بعض التزامات الحكومة أو إنفاقها الموعود¹، توجد طريقتان شائعتان لتقييم الاستدامة المالية وهما: النهج المحاسبي ونهج القيمة الحالية للاقتراض المقيد:

1- النهج المحاسبي: تستعمل هذه الطريقة نسبة الدين إلى الدخل لقياس مدى استدامة

السياسة المالية، مع افتراض أن العجز يكون مستداماً إذا خلق نسبة ثابتة للدين مع افتراض أن العجز يكون مستداماً إذا خلق نسبة ثابتة للدين إلى الدخل، حيث أن العجز

¹ Fabrizio Balassone and Daniele Franco. "Assessing fiscal sustainability: a review of methods with a view to EMU." Fiscal Sustainability Conference. 2000: P24.

الأساسي هو زيادة النفقات على الإيرادات بدون مدفوعات أساسية بخلاف العجز الكلي الذي يمثل زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة مع مدفوعات الفائدة¹.

وحيث أن السياسة المالية المستدامة هي تخفيض أو الحفاظ على نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة²، وهو ما جعل الكثير من الباحثين يطلقون على السياسة المالية المستدامة وفق النهج المحاسبي لقب استدامة الدين العام.

2- نهج القيمة الحالية للاقتراض المقيد: من هذه الزاوية فإن السياسة المالية المستدامة هي التي تكون فيها القيمة الحالية للفوائض الأساسية المستقبلية والإيرادات المرتبطة بالتضخم (التمويل بالعجز) أكبر أو تساوي القيمة الحالية الأولية لديون الحكومة³، وهو ما جعل الكثير من الباحثين يطلقون على السياسة المالية المستدامة وفق نهج القيمة الحالية للاقتراض المقيد لقب استدامة العجز المالي.

ثانياً: تفاعل السياسة المالية والسياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية مصدراً لتمويل الإنفاق الحكومي من خلال زيادة إصدار النقود وهو ما يراه العديد من علماء الاقتصاد حيث يرون استحالة فصل السياسة المالية من خلال إدارة الدين العام عن السياسة النقدية.

فالكينزيون حسب رؤيتهم للطلب الكلي فإن تأثير السياسة المالية يعتمد على كيفية تمويل العجز، فالحكومة التي تمول إنفاقها عن طريق طباعة النقود فإن هذه السياسة المالية التوسعية ستؤدي إلى سياسة نقدية توسعية فإن السياسة المالية التوسعية (زيادة العجز) ستؤدي إلى سياسة نقدية توسعية تؤدي بدورها إلى زيادة معدلات التضخم وخفض سعر الصرف وزيادة تكاليف الإئتمان بالنسبة للقطاع الخاص، كما أن زيادة الضرائب غير المباشرة ستزيد مستويات الأسعار مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم⁴.

وهناك تأثيرات أخرى للسياسة المالية التوسعية على السياسة النقدية من قبيل أن تؤثر التوقعات من عدم استدامة التمويل الحكومي إلى خلق عدم استقرار الأسواق المالية مما يؤدي لانحيار النظام النقدي الأمر الذي قد يدفع الحكومة للاقتراض من الخارج مما سيؤدي إلى خلق شكوك حول استقرار أسعار الصرف أو حدوث مشاكل في ميزان المدفوعات.

¹Burda, Michael, and Charles Wyplosz. *Macroeconomics: a European text*. Oxford university press, 2013: P 56.

² Pasinetti, Luigi L. "The myth (or folly) of the 3% deficit/GDP Maastricht 'parameter'." *Cambridge journal of economics* 22.1, 1998: PP 104-107.

³ Burnside, Craig, and Yuliya Meshcheryakova. "Mexico: a case study of procyclical fiscal policy." *Fiscal Sustainability in the Theory and Practice*, Washington, The World Bank, 2005: PP 133 – 174.

⁴ Hemming, Mr Richard. *Fiscal policy and economic activity during recessions in advanced economies*. International Monetary Fund, 2002.

يُظهر المخطط أن دعم الحكومة للمصارف المحلية لإنقاذ النظام النقدي قد يُشكل عبئًا ماليًا كبيرًا. حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي لإنقاذ المصارف ستؤدي إلى ارتفاع الدين العام. ونتيجة لذلك، قد ترتفع أسعار الفائدة، مما يزيد من صعوبة سداد الحكومة لديونها. هذا يمكن أن يؤدي إلى حلقة مفرغة من ارتفاع أسعار الفائدة وتفاقم المشاكل المالية والعجز المالي. بمعنى آخر، إن مساعدة الحكومة للمصارف قد تُخفف من الأزمة على المدى القصير، لكنها قد تُشكل مخاطر مالية كبيرة على المدى الطويل.

ثالثًا: التفاعل بين السياسة المالية والأسواق المالية:

تتأثر طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية بمدى تطور السوق المالي. كلما تقدمت مراحل تطور السوق المالي وزاد دور السياسة النقدية والبنوك المركزية في خيارات السياسة المالية. ويمكن تقسيم تطور السوق المالي إلى أربع مراحل هي¹:

- المرحلة الأولى: يتم خلالها تمويل العجز المالي بشكل رئيسي عن طريق خلق النقود. وبالتالي لا يوجد دين عام خارج البنك المركزي.
- المرحلة الثانية: تظهر أوراق مالية قابلة للتداول. حيث لا توجد أسواق ثانوية. في حين تبقى أسعار الفائدة غير مرنة. كما لا يزال تمويل العجز المالي يتم بشكل أساسي عن طريق خلق النقود.
- المرحلة الثالثة: خلال هذه المرحلة تتطور أسواق ثانوية لتداول أدوات الدين الحكومية. وبالتالي تصبح أسعار الفائدة أكثر مرونة. مما يجعل البنك المركزي أكثر استقلالاً ونشاطاً في إدارة السيولة وبالتالي يتسع مجال الحكومة لتمويل العجز من خلال إصدار السندات.
- المرحلة الرابعة: تتوفر أدوات دين متوسطة الأجل في السوق المالية. مما يجعل أسعار الفائدة تصبح ذات مرونة عالية جداً. ويتمتع البنك المركزي بسيطرة قوية على السيولة في السوق المالية.

في المراحل الأولى من تطور السوق المالي، تكون السياسة المالية هي الأداة الرئيسية للتحكم في الاقتصاد. مع تقدم مراحل التطور، يزداد دور السياسة النقدية والبنوك المركزية في إدارة الاقتصاد لذلك، من المهم على صانعي السياسات المالية والنقدية النظر بعناية في حالة تطور السوق المالي عند اتخاذ قراراتهم.

¹ Hilbers, Paul. "Interaction of monetary and fiscal policies: Why central bankers worry about government budgets." IMF seminar on current Development in Monetary and Financial Law. Washington. 2004: PP 5 – 6.

رابعاً : خيارات السياسة المالية والمصداقية والاقتصاد السياسي:

يأتي تأثير الاقتصاد السياسي في خيارات السياسة المالية في بعض الصور ولعل من أهمها:

1- السياسيون عادة ما يميلون لسياسة مالية توسعية في محاولة للفوز بالأصوات نظراً للأثر الإنفاق الحكومي المباشر على حياة الناخبين¹، لكن هذا لم يمنع من حدوث العكس حسب بعض الدراسات إذ لم يتم استبدال بعض الحكومات ذات السياسة المالية المتكشفة أو المتشددة بحكومات ذات سياسة مالية متوسعة².

كما يمكن أن يؤثر الاقتصاد السياسي على خيارات السياسة المالية بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على المصداقية المالية فعدم الاستقرار السياسي يُزيد من المخاطر بالنسبة للمقرضين والمستثمرين، مما قد يؤدي بدوره إلى انخفاض المصداقية المالية. وحيث أن المصداقية المالية هي قدرة المقرضين، سواء كانوا أفراداً أو حكومات، على الوفاء بالتزاماتهم المالية. التي تشمل سداد أصل الدين والفوائد في الوقت المحدد. وبالتالي عندما تكون المصداقية المالية عالية، يكون من السهل على الحكومات اقتراض المال بشروط مواتية. أما عندما تكون المصداقية المالية منخفضة، فإن الحكومات تضطر إلى دفع فوائد أعلى على ديونها، مما قد يُشكل عبئاً مالياً كبيراً. وهو ما يحتم على صانعي السياسة المالية الأخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية عند اتخاذ قراراتهم. حيث أنهم بحاجة إلى ضمان أن تكون سياساتهم متسقة مع الأهداف الاقتصادية طويلة الأجل وأن تُعزز الاستقرار السياسي³.

حيث تلعب مقايضات العجز عن سداد الائتمان (Credit Default Swap) دوراً هاماً في التأثير على خيارات السياسة المالية. إذ كلما زادت قيمة المقايضات كلما زادت مخاطر تخلف الحكومة عن سداد ديونها. وبالتالي، وبالتالي ستزيد تكلفة اقتراض الحكومة للمال. وإلى جانب ذلك، فإن ارتفاع قيمة CDS قد يؤدي إلى انخفاض قيمة السندات الحكومية الموجودة في السوق. وذلك لأن المستثمرين سيصبحون أكثر قلقاً بشأن سلامة استثماراتهم. ونتيجة لذلك، قد تضطر الحكومة إلى زيادة أسعار الفائدة على السندات الجديدة لجذب المستثمرين. وهو ما قد يُشكل عبئاً إضافياً على الميزانية الحكومية، كما أنه قد يُقلل من الاستثمار الخاص وذلك لأن الشركات والأفراد سيصبحون أكثر تكلفة لاقتراض المال. وبالتالي، يمكن أن تؤدي مقايضات العجز عن سداد الائتمان

¹ Nordhaus, William D. "The political business cycle." The review of economic studies 42.2,1975: PP 169 – 190.

Buchanan, James M., and Richard E. Wagner. "Democracy in deficit: The political legacy of Lord Keynes." 1977.

² Alesina, Alberto, and Roberto Perotti. "Fiscal adjustments in OECD countries: composition and macroeconomic effects." Staff Papers 44.2 (1997): 210-248.

³ Cho, Hye Jee. Institutions, Partisanship and Credibility in Global Financial Markets. Routledge, 2018: P21.

إلى حلقة مفرغة من ارتفاع المخاطر، وانخفاض قيمة الأصول، وارتفاع أسعار الفائدة، وانكماش الاقتصاد. لذلك، فإن صانعي السياسة المالية بحاجة إلى مراقبة قيمة مقايضات العجز عن سداد الائتمان عن كثب واتخاذ خطوات للتخفيف من مخاطرها وذلك لتفادي بلوغ مرحلة الركود الاقتصادي¹.

الفرع الثاني: الجدل النظري حول فاعلية السياسة المالية:

تغيرت زاوية رؤية أثر السياسة المالية باختلاف الزمان والمكان إذ تأثرت باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية وبرزت عدة مدارس واتجاهات لعل أهمها:

1- المدرسة الكلاسيكية: بزعامة آدم سميث من خلال كتابه " بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم" حيث اشتهر بأفكاره حول المصلحة الخاصة واليد الخفية ودور الحكومة في الاقتصاد. التي يعتقد سميث من خلالها أن الأفراد عندما يسعون وراء مصالحهم الخاصة، فإنهم يساهمون بشكل غير مباشر في تحقيق المصلحة العامة. فمثلاً، عندما ينتج شخص ما سلعة أو خدمة يطلبها الآخرون، فإنه يحقق ربحاً لنفسه، لكنه في نفس الوقت يلبي احتياجات الآخرين ويرفع من مستوى معيشتهم. وصف سميث هذه الظاهرة بـ "اليد الخفية"، وهي القوة التي تُنظم السوق وتضمن تحقيق المصلحة العامة دون الحاجة إلى تدخل الحكومة. كما أكد سميث على أهمية قانون العرض والطلب في تحديد الأسعار. ففي نظره، عندما يكون العرض من سلعة ما أكبر من الطلب عليها، فإن سعرها ينخفض، والعكس صحيح. وذلك لأن المنتجين سيضطرون إلى خفض أسعارهم لجذب المشترين، بينما سيرغب المشترون في شراء المزيد من السلع عندما تكون أسعارها منخفضة. ولعل من أهم أفكار آدم سميث حول دور الحكومة إذ كان سميث مؤمناً بضرورة الحد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. ففي نظره، يجب أن تقتصر وظائف الحكومة على توفير الأمن والدفاع والقضاء، بالإضافة إلى بعض الخدمات الأساسية مثل بناء الطرق والبريد. كما اعتبر سميث أن فرض رسوم جمركية على بعض السلع قد يكون ضرورياً لحماية الصناعات الناشئة، لكنه يجب أن يكون مؤقتاً فقط. وعارض سميث جميع أشكال الاحتكار، سواء من قبل اتحادات العمال أو المنتجين، كما عارض تقييد حرية التجارة الخارجية².

كما رأى آدم سميث وتابعوه من المدرسة الكلاسيكية أن الضرائب هي المصدر الوحيد المشروع لإيرادات الحكومة. فهم اعتقدوا أن الحكومة يجب أن تمويل نفقاتها من خلال الضرائب

¹ Cottarelli, Carlo, and Laura Jaramillo. "Walking hand in hand: fiscal policy and growth in advanced economies." Review of Economics and Institutions 4.2 (2013): PP 1 – 25.

² جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، مراجعة: إسماعيل صبري عبد الله، الطبعة الأولى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000: ص 75 – 84.

التي تُفرض على المواطنين، بدلاً من الاقتراض أو طباعة النقود. حيث عارض آدم سميث القروض الحكومية، معتقداً أنها تُشكل عبئاً على الأجيال القادمة. في حين اعتبر أن طباعة النقود قد تؤدي إلى التضخم، مما يُقلل من قيمة العملة ويُضر بالاقتصاد إضافة إلى مزاحمة الدولة للقطاع الخاص. أما فيما يخص الضرائب فقد رأى سميث أن الضرائب يجب أن تُفرض على الاستهلاك وليس على الادخار. لأنه في نظره، فإن الضرائب على الاستهلاك تُشجع الناس على الادخار والاستثمار، مما يُساهم في نمو الاقتصاد. كما أكد سميث على أن الموازنة الحكومية يجب أن تكون متوازنة، أي أن تُغطي الإيرادات الضريبية جميع النفقات الحكومية. كما أن الحكومة يجب أن تلتزم الحيادية في سياستها المالية¹، أي ألا تُشوّه أسعار السوق أو تُعيق النشاط الاقتصادي.

2- المدرسة الكينزية: نتيجة عجز أدوات النظرية الكلاسيكية عن حل مشكل الكساد الكبير الذي ضرب الاقتصاد العالمي سنة 1929 ظهرت أفكار جون مينارد كينز من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة للشغل والفائدة والنقود"² إذ رأى أن الاقتصاد هو دائماً في مواجهة مع نقص في الطلب الكلي كما أن هناك فجوة بين الادخار والاستثمار حيث لا تستثمر كل الأموال المدخرة مثلما يفترض الكلاسيك. وبالتالي كل مرحلة رواج مهددة دائماً بالركود. لذلك اقترح كينز حيث حلا عرف بالوصفة الكينزية متمثلاً في (المالية المعوضة) من خلال تغيير دور الحكومة في الاقتصاد من الحياد إلى التعويض من خلال زيادة دورها في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال عملها على تعويض النقص في الطلب الكلي بإضافة طلبها كطلب جديد مما سيخلق زيادة في الإنفاق العمومي يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة كما اعتبر التضخم ضريبة للتوازن والاستقرار الاقتصادي³.

3- المدرسة الكلاسيكية الجديدة: ظهرت أفكار هذا الإتجاه في خمسينات القرن الماضي حيث اعترض مجموعة من الاقتصاديين بزعامة ميلتون فريدمان على أفكار كينز، حيث انتقد ميلتون فريدمان ورفاقه نظرية جون مينارد كينز و قدموا بديلاً لها يُعرف باسم "المدرسة النقدية". والتي ازدادت شعبيتها في السبعينيات من القرن الماضي، بعد أزمة التضخم الركودي. كان فريدمان يعتقد أن تدخل الحكومة في الاقتصاد هو المشكلة الرئيسية، وأن ترك السوق الحر يعمل دون قيود هو الحل الأمثل لتحقيق الرخاء الاقتصادي. كما انتقد فريدمان نظرية كينز لتركيزها على تحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، حتى لو أدى ذلك إلى عجز في الموازنة. حيث في نظره، فإن عجز الموازنة الحكومية له عواقب سلبية كازدياد أسعار الفائدة مما يُشكل عبئاً على الشركات والأفراد الذين يرغبون في الاقتراض، ويُقلل من الاستثمار والإنفاق. أما فيما يخص التضخم

¹ خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2016: ص 34-35

² John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Palgrave Macmillan, Cambridge, 2018.

³ طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، مطابع التعليم العالي، بغداد، العراق، 1990: ص 41.

فعندما تطبع الحكومة المزيد من النقود لتمويل عجزها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عرض النقود في السوق. وهو ما يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع الأسعار، أي التضخم. كما أن لجوء الحكومة إلى الاقتراض يدخلها في تنافس مع القطاع الخاص للحصول على الأموال المتاحة في السوق. وبالتالي يُقلل ذلك من الأموال المتاحة للشركات والأفراد، ويُعيق النمو الاقتصادي.

بدلاً من ذلك، دعا فريدمان إلى اتباع سياسة نقدية محافظة إذ يجب على البنك المركزي التحكم في عرض النقود بمعدل ثابت ومُتوقع. مما سيؤدي ذلك إلى استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما يجب على الحكومة الحد من تدخلها في الاقتصاد قدر الإمكان. حيث ستنظم آليات السوق نفسها العرض والطلب وتُحقق الكفاءة الاقتصادية. ودافع فريدمان عن فكرة بأن ترك السوق الحر يعمل دون قيود سيسمح لـ "اليد الخفية" لآدم سميث بالعمل بكفاءة¹. حيث في نظره، ستُحفز المنافسة الشركات على الابتكار وتحسين الإنتاجية، مما سيؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام ورخاء عام.

4- مدرسة التوقعات العقلانية: في أوائل السبعينيات، قدم روبرت لوكاس "نظرية التوقعات العقلانية" التي أحدثت ثورة في علم الاقتصاد الكلي. وتُفيد نظرية التوقعات العقلانية بأن الأفراد يتخذون قراراتهم الاقتصادية بناءً على توقعاتهم المستقبلية، والتي بدورها تستند إلى المعلومات المتاحة لديهم. في هذه النظرية، تُفترض خصائص معينة للمعلومات المتاحة للأفراد، وهي:

- التوافر: يجب أن تكون المعلومات متاحة للجميع، وليس حكراً على فئة معينة.
- التكلفة المنخفضة: يجب أن تكون تكلفة الحصول على المعلومات منخفضة أو مجانية.
- المصدقية: يجب أن تكون المعلومات موثوقة ودقيقة.
- القدرة على التحليل: يجب أن يكون الأفراد قادرين على تحليل وفهم المعلومات ذات الصلة.

بناءً على هذه الافتراضات، يرى لوكاس أن الأفراد:

- لا يتخذون قراراتهم بناءً على تجارب الماضي فقط، بل على توقعاتهم المستقبلية أيضاً.
- تكون توقعاتهم المستقبلية عقلانية، أي أنها تستند إلى أفضل المعلومات المتاحة لديهم.
- تُلغي توقعاتهم العقلانية فعالية السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة.

فمثلاً، إذا اتبعت الحكومة سياسة نقدية محافظة للتحكم في التضخم، فإن الأفراد سيتوقعون انخفاضاً في التضخم في المستقبل. وبالتالي، فإنهم سيعدلون سلوكهم الاقتصادي استجابة لهذه التوقعات، مما قد يُبطل تأثير السياسة المالية والنقدية. يُطلق لوكاس على هذه

¹ Milton Friedman, Capitalism and freedom, 40th Edition, University of Chicago press, Chicago, USA, 2002.

الظاهرة اسم "مبدأ عدم فاعلية السياسة." وذلك لأن الأفراد، عندما يكونون ذوي توقعات عقلانية، فإنهم قادرون على توقع ردود الفعل على السياسات الحكومية، مما قد يُقلل من فعاليتها. وفقًا لوكاس، فإن الحل لجعل السياسات الاقتصادية فعالة هو اتباع سياسة "مباغثة." وذلك يعني أن الحكومة يجب أن تتبع سياسات غير متوقعة من قبل الأفراد. فإذا كررت الحكومة نفس السياسة مرارًا وتكرارًا، فإن الأفراد سيُدركون ذلك ويُدخلونها في توقعاتهم، مما يُقلل من فعاليتها مرة أخرى. أخيرًا، يرى لوكاس أن أخطاء التوقعات لدى الأفراد تكون عشوائية. وذلك يعني أن هذه الأخطاء لا يمكن التنبؤ بها ولا تتبع نمطًا محددًا. لذلك، فإن السياسات الاقتصادية يجب أن تُصمم مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية حدوث أخطاء التوقعات العشوائية هذه¹.

5- المدرسة الكينزية الجديدة: في أوائل الثمانينات ظهر الكينزيون الجدد فانتقدوا ميلتون فريدمان واستفادوا من نظرية التوقعات العقلانية من خلال تكيفها مع نظرية الاقتصاد الجزئي ليتم صياغة النظرية الكينزية الجديدة مما أدى إلى ظهور عدة نماذج لعل أهمها:

- نموذج كلفة القائمة لتفسير لزوجة الأسعار وعدم انخفاض التضخم
- نموذج أجور الكفاءة الذي يوضح أن البطالة ثابتة بسبب ضغوط المنظمات النقابية التي تجبر المنتجين على دفع أجور كبيرة لزيادة الإنتاجية ومنع الهرب من العمل².

يختلف الكينزيون الجدد مع جون مينارد كينز في تأثير الإنفاق الحكومي على الاقتصاد. فبينما يرى كينز أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والطلب الكلي، يرى الكينزيون الجدد أن تأثيرها قد يكون سلبيًا في بعض الحالات. إذ يرى الكينزيون الجدد أن زيادة الإنفاق الحكومي قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، حيث أنه عندما تُنفق الحكومة المزيد من المال، فإنها تُنافس القطاع الخاص على الحصول على الأموال المتاحة في السوق. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يُشكل عبئًا على الشركات والأفراد الذين يرغبون في الاقتراض، ويُقلل من الاستثمار والإنفاق. كما قد تؤدي زيادة الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي إلى انخفاض الدخل المتاح للأفراد، مما يُقلل من استهلاكهم.

¹ Robert E. Lucas and Thomas J. Sargent, Rational Expectations and Econometric Practice, Volume 1, Univ Of Minnesota Press, Minnesota, 1981.

Robert E. Lucas and Thomas J. Sargent, Rational Expectations and Econometric Practice, Volume 2, Univ Of Minnesota Press, Minnesota, 1981.

² Brian Snowdon and Howard R. Vane, Modern macroeconomics: its origins, development and current state, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, 2005: PP 384 – 390.

Richard T Froyen and Stephen J. Perez, Macroeconomics: Theories and policies 3rd ed, Macmillan , New York, 1990: PP 357 – 358.

David Romer, Advanced Macroeconomics, McGraw Hill, New York, 2005: PP 439 – 453.

Carl Shapiro and Joseph E. Stiglitz, Equilibrium unemployment as a worker discipline device, American Economic Review (74).(3), New York, 1984: PP 433-444.

نتيجة لذلك، يرى الكينزيون الجدد أن المضاعف الكينزي الجديد، وهو مقياس تأثير الإنفاق الحكومي على الاقتصاد، هو أصغر بكثير من المضاعف الكينزي القديم. وذلك لأن زيادة الإنفاق الحكومي قد تؤدي إلى آثار سلبية تُقلل من تأثيرها الإيجابي على الإنتاج والطلب الكلي¹.

وبشكل عام، يرى الكينزيون الجدد أن سياسة الإنفاق الحكومي يجب أن تكون حذرة وأن تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية المحتملة على أسعار الفائدة، والازدحام في القطاع الخاص، والاستهلاك الخاص

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول العلاقة بين أسعار النفط والسياسة المالية

أظهرت العديد من الدراسات السابقة وجود علاقة وثيقة بين السياسة المالية المتبعة في الدول النفطية وتقلبات أسعار النفط وبالتالي حرصت هذه الدراسات على تقديم جملة من المقترحات والحلول التي من شأن اتباعها تلافي الآثار السلبية للصدمات التي يحدثها انخفاض أسعار البترول والغاز في الأسواق الدولية.

المطلب الأول: الدراسات العربية والأجنبية حول العلاقة بين أسعار النفط والسياسة المالية

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة نور الدين عبد القادر سعدوني محمد بلحاج فراحي² (2017)

أثر تقلب أسعار النفط على أداء السياسة المالية، دراسة قياسية لحالة الجزائر: 1980-

2016

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلب سعر النفط على أداء السياسة المالية في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 1980-2016، بناء على معطيات الدراسة المركزة أساساً على الإحصائيات المنشورة في المواقع الرسمية الوطنية والدولية مستخدمين في ذلك نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR لتحليل مدى تأثير السياسة المالية بالصدمات النفطية سواء منها السلبية والإيجابية وذلك في ظل تقلب أسعار النفط في الأسواق الدولية التي تؤثر على أدائها (النفقات العامة والإيرادات العامة) من جهة، ومن جهة أخرى مدى تأثير المكونات الكلية الاقتصادية بهذه الصدمات في مجملها. حيث تم بناء نموذج الدراسة على ستة متغيرات وهي النفقات العامة

¹ Frank Smets and Rafael Wouters. "Shocks and frictions in US business cycles: A Bayesian DSGE approach." American economic review (97).(3), 2007: PP 586 – 606.

John F. Cogan, et al. "New Keynesian versus old Keynesian government spending multipliers." Journal of Economic dynamics and control (34).(3), 2010: PP 281 – 295.

² نور الدين عبد القادر سعدوني محمد ، بلحاج فراحي ، أثر تقلب أسعار النفط على أداء السياسة المالية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر 2016-1980 ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع ، العدد 2، 2017.

الإجمالية الحقيقية، الإيرادات العامة الإجمالية الحقيقية، أسعار النفط، الناتج الداخلي الخام الحقيقي، مؤشر أسعار المستهلك، سعر الصرف الحقيقي.

أظهرت الدراسة، باستخدام اختبار سببية جرانجر، وجود علاقات سببية هامة بين سعر النفط، والإيرادات العامة، والنفقات العامة في الأجل الطويل.

● العلاقة السببية بين سعر النفط والإيرادات العامة:

اتجاه السببية: أحادي الاتجاه من سعر النفط إلى الإيرادات العامة.

التفسير: يؤثر انخفاض سعر النفط سلبًا على الإيرادات العامة. ويرجع ذلك إلى أن إيرادات الدول المصدرة للنفط تعتمد بشكل كبير على عائدات بيع النفط.

التأثير: يؤدي انخفاض الإيرادات العامة إلى ضغوط مالية على الحكومات، مما قد يدفعها إلى اتخاذ سياسات مالية انكماشية للحد من العجز المالي.

● العلاقة السببية بين سعر النفط والنفقات العامة:

اتجاه السببية: أحادي الاتجاه من سعر النفط إلى النفقات العامة.

التفسير: يؤثر انخفاض سعر النفط سلبًا على النفقات العامة. ويرجع ذلك إلى أن انخفاض الإيرادات العامة، كما ذكرنا سابقًا، يُجبر الحكومات على خفض الإنفاق العام، خاصةً على البنود غير الأساسية، للتكيف مع الوضع المالي الجديد.

التأثير: قد يؤدي خفض الإنفاق العام إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، خاصةً في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الإنفاق الحكومي لتحفيز النشاط الاقتصادي.

● العلاقة السببية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة:

اتجاه السببية: أحادي الاتجاه من الإيرادات العامة إلى النفقات العامة.

التفسير: تؤثر زيادة الإيرادات العامة على زيادة النفقات العامة. ويرجع ذلك إلى أن الحكومات، مع توفر المزيد من الإيرادات، تميل إلى زيادة الإنفاق على مختلف القطاعات، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعزيز النمو الاقتصادي.

التأثير: قد يؤدي الزيادة المفرطة في الإنفاق العام إلى اتساع العجز المالي، مما يُشكل عبئًا على الاقتصاد على المدى الطويل.

● تحليل سلوك السياسة المالية:

استخدمت الدراسة تجزئة التباين واختبار استجابة ردة الفعل لتقييم سلوك السياسة المالية في ظل تغيرات أسعار النفط.

تشير هذه النتائج إلى أن السياسة المالية المتبعة من قبل صناع القرار هي سياسة مسارية للاتجاهات الدورية. بمعنى آخر، تتغير السياسة المالية استجابةً للتغيرات في الظروف الاقتصادية، خاصةً تلك المتعلقة بتقلبات أسعار النفط.

في الأخير أوصت الدراسة بضرورة تنوع الصادرات في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة من أجل الخروج من تبعية الاقتصاد القطاع المحروقات.

2- دراسة إدريس أميرة (2016)¹

تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 2014-1980

سعت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 1980-2014، بالاعتماد على بيانات سنوية، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، من أجل قياس أثر تقلبات أسعار البترول وتأثيرها على أدوات السياسة المالية كإجمالي الإيرادات الحكومية وإجمالي النفقات الحكومية، معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك، سعر الصرف الحقيقي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج وهي أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في أسعار النفط مقدرة بـ 1% أو دولار أمريكي واحد ستسبب في إحداث أثر إيجابي في بداية فترة الاستجابة، ليتضح من خلال النتائج أن تأثير الصدمة الانفاقية ستكون أكبر من صدمة الإيرادات على طول فترة الاستجابة. مع الإشارة أن تأثير الإنفاق الحكومي أكبر من تأثير الإيراد الحكومي، مما يدل على أن السياسة المالية المتبعة من طرف صناع القرار هي مسارية للاتجاهات الدورية. وكشفت الدراسة عن تأثيرات هامة لصدمة هيكلية إيجابية على أسعار النفط، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

- تأثير الصدمة على المدى القصير:
 - زيادة أسعار النفط بنسبة 1% أو دولار أمريكي واحد يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات العامة في بداية فترة الاستجابة. ويرجع ذلك إلى ازدياد عائدات بيع النفط للدول المصدرة.
 - تأثير الصدمة الانفاقية: يكون أكبر من تأثير صدمة الإيرادات على طول فترة الاستجابة. بمعنى آخر، يزداد الإنفاق العام بشكل أسرع من زيادة الإيرادات العامة استجابةً لارتفاع أسعار النفط.
 - في المدى القصير: تساهم زيادة الإيرادات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في تحسين الوضع المالي للحكومات، مما يسمح لها بزيادة نفقاتها على مختلف القطاعات

¹ إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2016

• تأثير الصدمة على المدى الطويل:

- تأثير الإنفاق الحكومي: يكون أكبر من تأثير الإيرادات الحكومية. ويرجع ذلك إلى استمرار الحكومات في زيادة نفقاتها حتى بعد استقرار أسعار النفط.
- سياسة مالية مسايرة للاتجاهات الدورية: تُشير هذه النتائج إلى أن صناع القرار يتبعون سياسة مالية تتكيف مع التغيرات في أسعار النفط. بمعنى آخر، يزيدون الإنفاق العام عندما ترتفع أسعار النفط، ويخفضونه عندما تنخفض.
- في المدى الطويل: قد تُشكل زيادة النفقات العامة عبئاً على المالية العامة، خاصةً إذا لم تُقابلها زيادة مُستدامة في الإيرادات.
- أهمية السياسة المالية: تُؤكد هذه النتائج على أهمية اتباع سياسة مالية فعالة تهدف إلى استغلال الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط بشكل مُستدام، مع الحرص على عدم زيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية.

في الأخير أوصت الدراسة بضرورة العودة إلى القطاع الصناعي، الاستفادة من ثروة المحروقات وتحويلها إلى تنمية اقتصادية مستدامة، الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية برفع العراقيل الادارية ومحاربة الفساد التنوع في إنتاج الطاقة، تنوع الواردات بتطوير القطاع الفلاحي والسياحي والخدماتي، تحسين دور صندوق ضبط الموارد، إجراء دراسات وبحوث تهتم بالسياسة المالية ترشيد النفقات وتنوع الصادرات، والحفاظ على قيمة العملة.

3- دراسة مزيان محمد توفيق بن قدور علي (2016)¹ أثر أسعار البترول على السياسة

المالية، حالة الجزائر.

أرادت هذه الدراسة معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (1970-2015) وهي الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف، الواردات، الإيرادات الكلية بالاعتماد على بيانات سنوية، باستخدام طريقة التكامل المشترك، لدراسة وتحليل استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول وأثر هذه التغيرات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وخلصت الدراسة إلى أن المتغيرات المدروسة هي مكملة من الدرجة الثانية، كما أن هناك علاقتين للتكامل المشترك وهي العلاقة الأولى بين سعر البترول والناتج الداخلي الخام والثانية بين سعر البترول وسعر الصرف، كما أن هناك علاقات سببية في الاتجاهين وقد بينت النتائج أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة حول العلاقة بين سعر النفط والاقتصاد الجزائري، ويمكن تلخيصها كما يلي:

¹ مزيان محمد توفيق، بن قدور علي، أثر أسعار البترول على السياسة المالية "حالة الجزائر"، المركز الجامعي غليزان، جامعة سعيدة، 2016.

- أ. تكاملية المتغيرات: كشفت الدراسة أن المتغيرات المدروسة، وهي سعر النفط، والنتاج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، تتمتع بعلاقة تكاملية من الدرجة الثانية.** بمعنى آخر، تُؤثر هذه المتغيرات على بعضها البعض بشكل متبادل وغير خطي.
- ب. علاقات التكامل المشترك: حددت الدراسة وجود علاقتين للتكامل المشترك
- العلاقة الأولى: بين سعر النفط والنتاج المحلي الإجمالي: يشير ارتفاع سعر النفط إلى زيادة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الإيرادات الحكومية وتحفيز الاستثمار في قطاعات مختلفة.
 - العلاقة الثانية: بين سعر النفط وسعر الصرف: ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى تقوية العملة الوطنية، وذلك لزيادة الطلب على العملة بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية.
 - ج. علاقات السببية في الاتجاهين: أظهرت الدراسة وجود علاقات سببية في الاتجاهين بين سعر النفط والمتغيرات الأخرى.
 - السبب الرئيسي: يعتبر سعر النفط محركاً أساسياً للاقتصاد الجزائري، بسبب اعتماده الكبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للدخل.
 - التأثيرات المتبادلة: تُؤثر التغيرات في سعر النفط على النشاط الاقتصادي، وبدوره، يُؤثر النشاط الاقتصادي على الطلب على النفط، مما يُؤثر على سعره.
 - أهمية سعر النفط: حيث أكدت الدراسة على أن سعر النفط يُعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر. وأن التقلبات في أسعار النفط: تُشكل مخاطر جسيمة على استقرار الاقتصاد الجزائري.

4- دراسة حمزة بن الزين، وليد قرونقة (2016)¹

أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015

سعت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015، وذلك بتقسيم مراحل تطور وانخفاض أسعار النفط إلى ثلاثة مراحل حسب فترة الارتفاع والانخفاض ثم دراسة ذلك التطور وأثره على أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الانفاق الحكومي بالإضافة إلى الجباية العامة. حيث كشفت الدراسة عن تأثيرات جوهرية لتقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، ويمكن تلخيصها كما يلي:

أ. تأثير ارتفاع أسعار النفط:

¹حمزة بن الزين، وليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية، عدد 03، 2016.

- زيادة دخل الدولة: يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ازدياد الإيرادات الحكومية من خلال زيادة الجباية العادية والجبائية البترولية، ويزداد معها أيضا حجم الإنفاق.

ب. تأثير انخفاض أسعار النفط:

- انخفاض دخل الدولة: يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإيرادات الحكومية من الضرائب، مما يُشكل ضغطاً على المالية العامة.
- انخفاض الإنفاق: مع تراجع الإيرادات، تضطر الحكومات إلى خفض نفقاتها.

ج. اعتماد على مصدر وحيد: تُشير النتائج إلى أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر وحيد للتنمية الاقتصادية، مما يجعل الاقتصاد والسياسة المالية عرضة لمخاطر كبيرة نتيجة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. هذا الاعتماد على مصدر واحد يؤدي إلى عدة نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني لعل أهمها:

- عدم استقرار: يؤدي الاعتماد الكبير على النفط إلى عدم استقرار الاقتصاد والسياسة المالية.
- محدودية الخيارات: تُصبح الحكومة محدودة في خياراتها للتعامل مع الأزمات الاقتصادية، خاصة في حالة انخفاض أسعار النفط.

في الأخير أوصت الدراسة بضرورة تنوع إيرادات الصادرات خارج المحروقات وزيادة حجمها، من خلال إعادة هيكلة القطاع الانتاجي، زيادة الدعم للقطاع الصناعي والزراعي، تشجيع خلق المؤسسات المصغرة والمؤسسات المتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة، تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة، والتي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر.

5- دراسة بن رمضان أنيسة (2015)¹

تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر

سعت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطايير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر ومعرفة أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2014. وكشفت الدراسة عن العوامل الرئيسية وراء دورية السياسة المالية في الجزائر، ويمكن تلخيصها كما يلي:

¹ بن رمضان أنيسة ، تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر، جامعة تلمسان، 2015.

أ. ضعف البيئة المؤسسية: يُعد ضعف مؤشرات الحوكمة وسيادة القانون من العوامل الرئيسية المساهمة في دورية السياسة المالية. إضافة إلى بيروقراطية الإدارة التي تُعيق كفاءة عمل القطاع العام وتُبطئ تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

ب. اللامساواة الاجتماعية: حيث أن التفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي ويُشكل ضغوطاً على الحكومة لتقديم مزيد من الخدمات الاجتماعي

ج. العلاقة غير المباشرة بين تطاير أسعار النفط والإنفاق العام:

• لا تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على مستوى الإنفاق العام.

• الدور الوسيط للمؤشرات المؤسسية: تُحدد جودة المؤشرات المؤسسية كيفية ترجمة تقلبات أسعار النفط إلى سياسات مالية.

د. تأثير تطاير أسعار النفط وضعف الإطار المؤسسي على النمو الاقتصادي:

• لا تُعد وفرة النفط في حد ذاتها كافية لتحقيق النمو الاقتصادي لذا يجب إيجاد إطار

مؤسسي قوي لاستثمار عائدات النفط بشكل فعال ومستدام. إذ يؤدي ضعف هذا الإطار المؤسسي إلى إهدار الموارد وإعاقة النمو الاقتصادي.

ختاماً أوصت الدراسة من أجل الحفاظ على التوازنات الكلية للاقتصاد في حالة تراجع

أسعار البترول بضرورة بناء اقتصاد وطني متنوع من خلال بناء قطاع خاص نشط وتحسين نوعية الإطار المؤسسي لتوفير المناخ المناسب لبيئة الأعمال.

6- دراسة داود سعد الله (2012)¹ أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في

الجزائر 2000-2010

تهدف هذه الدراسة لتحليل الأسباب والتفسيرات الاقتصادية التي أدت إلى تقلبات سوق

النفط خلال الفترة الممتدة من 2000-2010 ، وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسات

المالية للجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 2000-2010، مستخدماً المنهج الوصفي

والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات الأسعار، والمنهج التحليلي

يهدف تحليل وتفسير المنحنيات بالإضافة إلى تحليل أثر الصدمات النفطية على السياسة المالية

في الجزائر، وأخيراً استخدام المنهج القياسي لقياس الآثار المترتبة عن تقلبات الأسعار في السوق

الدولية على السياسة المالية الوطنية مستخدماً نموذج VAR، لعينة من المتغيرات متمثلة أساساً

في الإيرادات والنفقات العمومية، معدل النمو، معدل التضخم، معدل الفائدة.

كشفت الدراسة عن تأثيرات هامة لصدمات الإنفاق والإيرادات الحكومية على الاقتصاد

الجزائري، ويمكن تلخيصها كما يلي

¹داود سعد الله ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

أ. تأثير صدمة الإنفاق الحكومي:

• المدى القصير:

- تأثير إيجابي معنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% إلى ارتفاع طفيف في النشاط الاقتصادي وبمضاعف صغير مما يُشير إلى انخفاض كفاءة السياسات الانفاقية التوسعية في الجزائر.

• المدى المتوسط والطويل:

- تأثير سلبي على معدلات التضخم: يؤدي الاستمرار في زيادة الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع مستويات الأسعار وتأثير سلبي على معدلات الفائدة حيث تؤدي زيادة الطلب على التمويل من قبل الحكومة إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض.
- آثار مزاحمة: تنافس الزيادة في الإنفاق الحكومي القطاع الخاص على الموارد، مما يُعيق الاستثمار ويحد من النمو الاقتصادي.

ب. تأثير صدمة الإيرادات الحكومية:

• المدى القصير:

- تأثير إيجابي معنوي على حجم الإنفاق الحكومي: تؤدي زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة 1% إلى ارتفاع طفيف في الإنفاق الحكومي.
- تأثير إيجابي معنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يؤدي الارتفاع الطفيف في الإنفاق الحكومي إلى زيادة طفيفة في النشاط الاقتصادي.
- انخفاض معدلات التضخم: تُساهم زيادة الإيرادات الحكومية في الحد من الضغوط التضخمية.

• المدى المتوسط والطويل:

- تأثير إيجابي على الاستهلاك والاستثمار الخاص: تؤدي زيادة الإيرادات الحكومية إلى تحفيز الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص.

وفي الأخير أوصت هذه الدراسة بضرورة إعادة توجيه الإنفاق العام، رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات، تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي، تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل.

وقد توصلت الجزائر الى ضرورة إعادة توجيه الانفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكنت من تحسين الطاقة الإنتاجية الموجودة وذلك بمحاولة استغلال الوفرة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية الى تنشيط وتحفيز

العرض الكلي بالإضافة الى تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Francesco Grigoli & all ،2017)¹

A crude shock: Explaining the short run impact of the 2014-2016 oil price decline across exporters

تبحث هذه الورقة في العوامل التي ساعدت مصدري النفط على تخفيف حدة عواقب انخفاض أسعار النفط في المدى القصير للفترة 2014-2016 واستخلاص بعض الدروس السياسية، وقد استخدم الباحثون نموذج VAR لدراسة الدرجة التي تفسر بها العوامل الاقتصادية التي تدخل في انخفاض أسعار النفط وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط، واستنباط الآثار المترتبة على السياسات بشأن العوامل التي تساعد على تخفيف الآثار السلبية.

توصل الباحثون إلى أن البلدان التي تتمتع بمساحة أكبر للسياسات المالية والنقدية قد تحملت الصدمات الاقتصادية بشكل أفضل. مما يُشير إلى قدرة هذه البلدان على اتباع سياسات مالية ونقدية مُضادة للتقلبات الدورية، أو إلى وجود أسس قوية لدى هذه البلدان تُساعد على عزل تأثير الصدمات على الاستهلاك والاستثمار. كما أن البلدان ذات أنظمة سعر صرف مرنة كانت أقل تأثراً بالصدمات من البلدان ذات أنظمة سعر صرف ثابتة. مما يشير أيضاً إلى دور سعر الصرف في امتصاص تأثير الصدمات على الاقتصاد الحقيقي، وذلك من خلال تعديل الأسعار النسبية أو توفير مساحة للمناورة من خلال زيادة الإيرادات بالعملة المحلية.

كما أن الاقتصادات ذات قواعد تصدير أكثر تنوعاً كانت أكثر مرونة في مواجهة الصدمات. ويؤكد ذلك على أهمية وجود مصادر متعددة لعائدات النقد الأجنبي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. من جهة أخرى كانت البلدان ذات احتياطات أكثر كفاية أقل تأثراً بالصدمات. مما يُشير إلى دور الاحتياطات في تخفيف تأثير الصدمات الاقتصادية.

بشكل عام تشرح كل هذه العوامل جزءاً كبيراً من التفاوت في تأثير الصدمات الاقتصادية على النمو في البلدان المختلفة. بحيث تُؤكد هذه النتائج على أهمية اتباع سياسات اقتصادية فعالة تُساعد على التخفيف من تأثير الصدمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

¹ Francesco Grigoli , Alexander Herman, Andrew Swiston , A crude shock: Explaining the short run impact of the 2014-2016 oil price decline across exporters. Eneeco 4234(2018).
<http://doi.org/10.1016/j.eneeco.2018.11.025>

وأوصى الباحثون هذه الدول بالتطلع إلى المستقبل، من خلال بذل جهود سياسية تهدف إلى بناء أو استعادة الظروف التي ساعدت في تخفيف الآثار السلبية لصدمة أسعار النفط 2014-2016.

2- دراسة (Eric W. Djimeu, Luc Désiré Omgba, 2016)¹

Oil windfalls and export diversification in oil producing countries: Evidence from Oil booms.

تناول هذه الورقة العوامل الكامنة وراء تنوع الصادرات في البلدان النفطية على وجه التحديد، تدرس تأثير الطفرات النفطية على تنوع الصادرات من خلال إطار عمل تجريبي. وقد استخدم الباحثان نموذج VAR، لدراسة تأثير الطفرات النفطية على مستويات تنوع الصادرات باستخدام عينة كبيرة من 134 دولة خلال الفترة 1965-2010.

وتوصل الباحثان إلى أن الطفرات النفطية تؤدي، في المتوسط، إلى زيادة تركيز الصادرات عندما لا يتم حساب مستوى التنوع قبل طفرة النفط. ومع ذلك، عندما ينظر إلى المستوى الأولي للتنوع، تظهر النتائج أن الطفرات النفطية لا تؤدي إلى مزيد من التركيز إلا إذا أظهرت البلدان مستويات منخفضة من التنوع قبل الطفرة في البلدان ذات المستوى العالي من التنوع قبل الطفرة، ليس لطفرة النفط تأثير على التنوع.

تركز هذه الورقة البحثية على دراسة العوامل المؤثرة على تنوع الصادرات في الدول النفطية بشكل خاص، وذلك من خلال تحليل تأثير الطفرات النفطية على تنوع الصادرات. وذلك من خلال استخدام نموذج (VAR) لدراسة العلاقة السببية بين الطفرات النفطية ومستويات تنوع الصادرات. حيث شملت الدراسة عينة كبيرة من 134 دولة خلال الفترة من 1965 إلى 2010. وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- زيادة تركيز الصادرات: أظهرت النتائج أن الطفرات النفطية تؤدي في المتوسط إلى زيادة تركيز الصادرات، خاصةً عندما لا يتم أخذ مستوى التنوع قبل طفرة النفط بعين الاعتبار.
- تأثير المستوى الأولي للتنوع: أظهرت النتائج أيضًا أن تأثير الطفرات النفطية على تنوع الصادرات يعتمد بشكل كبير على المستوى الأولي للتنوع في البلد.

✓ البلدان ذات مستويات التنوع المنخفضة: تؤدي الطفرات النفطية إلى زيادة تركيز الصادرات بشكل أكبر في البلدان ذات مستويات التنوع المنخفضة قبل الطفرات.

¹ Eric W. Djimeu, Luc Désiré Omgba, Oil windfalls and export diversification in oil producing countries: Evidence from Oil booms. Eneeco 4242(2018).
<http://doi.org/10.1016/j.eneeco.2018.11.033>

✓ البلدان ذات مستويات التنوع العالية: لا تُؤثر الطفرات النفطية بشكل كبير على تنوع الصادرات في البلدان ذات مستويات التنوع العالية قبل الطفرات.

يمكن تفسير هذه النتائج كما يلي:

- الاعتماد على النفط: عندما تُصبح الصادرات النفطية مُهيمنة على الصادرات الإجمالية، تميل الدول إلى التركيز على إنتاج وتصدير النفط على حساب السلع والخدمات الأخرى.
- صعوبة تنوع الصادرات: قد تُواجه البلدان صعوبة في تنوع صادراتها بعد حدوث طفرات نفطية كبيرة، وذلك لأن النفط يوفر مداخيل كبيرة تُغري الحكومات والشركات بالاستمرار في الاعتماد عليه.

وكخلاصة يمكن استنتاج ما يلي:

- تُؤثر الطفرات النفطية بشكل معقد على تنوع الصادرات في الدول النفطية.
- يعتمد تأثير الطفرات النفطية على مستوى التنوع الأولي في البلد، وكذلك على سياسات الحكومة واستراتيجيات الشركات.

3- دراسة (Jean P. Allegret, Mohamed T. Benkhodja, 2015)¹

External shocks and monetary policy in an oil exporting economy (Algeria)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير الصدمات الخارجية على اقتصاد الجزائر، وذلك باستخدام نموذج DSGE بايزي. لفهم كيفية تأثير أربع صدمات خارجية على الاقتصاد الجزائري:

➤ سعر النفط

➤ سعر الصرف الحقيقي

➤ سعر الفائدة الدولي

➤ التضخم الأجنبي

- قاعدة السياسة النقدية: تم تحليل مختلف قواعد السياسة النقدية لتحديد القاعدة الأكثر فعالية في عزل الاقتصاد عن آثار هذه الصدمات. وقد أظهرت هذه الدراسة النتائج التالية:
- أهمية الصدمات الخارجية: أظهرت الدراسة أن سعر النفط هو أهم صدمة خارجية تُؤثر على الاقتصاد الجزائري، يليه سعر الصرف الحقيقي وسعر الفائدة الدولي. لا تُعد الصدمات التضخمية الأجنبية ذات تأثير كبير.

¹ Jean P. Allegret, Mohamed T. Benkhodja, **External shocks and monetary policy in an oil exporting economy (Algeria)**, Journal of policy Modeling 37 (2015) , 652-667
<http://dx.doi.org/10.1016/j.jpolmod.2015.03.017>

- أثر الصدمات على الرفاهية: تُؤدي الطفرات في أسعار النفط إلى زيادة الرفاهية في المدى القصير، ولكنها تُؤدي أيضًا إلى زيادة التقلبات في الإنتاج والتضخم. لا تُؤدي التغيرات في سعر الصرف الحقيقي وسعر الفائدة الدولي إلى تأثيرات كبيرة على الرفاهية.
- أفضل قاعدة للسياسة النقدية: أظهرت الدراسة أن قاعدة التضخم الأساسي هي أفضل قاعدة للسياسة النقدية في الجزائر. تُساعد هذه القاعدة على تحقيق الاستقرار في كل من الإنتاج والتضخم، وتُؤدي إلى تحسين الرفاهية الاجتماعية.
- السلوك المالي غير المستقر: أظهرت الدراسة أن الارتباط القوي بين الإنفاق العام وعائدات النفط يُؤدي إلى سلوك مالي غير مستقر.

4- دراسة (Amany A. El Anshasy, Michael D. Bradley, 2010)¹

Oil prices and Economic Growth in Oil exporting countries

External shocks and monetary policy in an oil exporting economy

سعت هذه الدراسة إلى التحقيق في العلاقة الناشئة عن أثر التقلبات المرتفعة لأسعار البترول على الإيرادات الحكومية والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول، وذلك لعينة مكونة من 15 دولة مصدرة للبترول خلال الفترة الممتدة بين 1970-2004 وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية. من خلال استعمال المنهج الوصفي التحليلي مستخدما نموذج (VAR) في هذه الدراسة لتقدير الأثر في المديين الطويل والقصير.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التغيرات في أسعار البترول لا تؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو على المدى الطويل، زيادة على ذلك بعد مراقبة السياسة المالية فإن ارتفاع كبير لأسعار البترول لديه أثر إيجابي بسيط على المدى الطويل على النمو الاقتصادي وعليه فإن الموارد النفطية هي نعمة وليست نقمة كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية هي عاكسة أو مترجمة لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد.

5- دراسة (Mohammed Toufik Meziane, 2024)²

THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON OIL PRICES - THE CASE OF ALGERIA

DURING THE PERIOD FROM 1970 TO 2022

¹ Jean Amany A. El Anshasy, Michael D. Bradley, **Oil prices and fiscal policy in Oil exporting countries**, Journal of policy Modeling 34 (2012) , 605-620
<http://dx.doi.org/10.1016/j.jpolmod.2011.08.021>

² Meziane, Mohammed Toufik. "THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON OIL PRICES-THE CASE OF ALGERIA DURING THE PERIOD FROM 1970 TO 2022. Economics and Finance, Volume 12, Issue 1, 22-33." (2024).

هذه الدراسة تحلل تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، حيث توضح أن الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والواردات وإجمالي الإيرادات يعتبرون متغيرات مهمة تتأثر بسعر النفط في الجزائر. وتشير الدراسة إلى أن السياسة المالية تلعب دورًا حيويًا في تحديد أسعار النفط في الجزائر وتحقيق التنمية الاقتصادية. كما توضح النتائج وجود تكامل متزامن وعلاقات سببية بين متغيرات مثل سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف.

بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسة إلى أن النفط يعتبر أحد أهم المحددات للنشاط الاقتصادي في الجزائر، وأن تقلبات أسعار النفط تؤثر على الإيرادات الهيدروكربونية وتحدد قدرات البلاد في الواردات وسياسة الإنفاق العام. وتظهر نتائج الدراسة أن العلاقة بين السعر النفط والمتغيرات الاقتصادية الأخرى تشرح نسبة عالية من التغيرات في السعر النفط في الجزائر.

بشكل عام، توضح الدراسة أهمية فهم العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أولاً: أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسات العربية

من أوجه الاختلاف الحدود الزمنية، حيث اعتمدت الدراسات السابقة على بيانات سنوية للفترة ما بين (1970-2015)، وفي دراستنا الحالية سننعمد على بيانات فصلية للفترة الممتدة بين (1990-2023) من خلال إحصائيات رسمية من مواقع وطنية ودولية، كما استخدمت الدراسات السابقة في أغلبها نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR ، لخمسة وستة متغيرات، وفي دراستنا الحالية سنستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) حيث السياسة المالية في الجزائر كمتغير تابع وأسعار البترول كمتغير مستقل خلال الفترة التي أعقبت عملية التحول الاقتصادي وعملية التعديل الهيكلي الواسعة التي مست الاقتصاد الوطني، وهي الممتدة ما بين 1990-2023، لتحليل العلاقة في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: أوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسات الأجنبية

من أوجه الاختلاف الحدود الزمنية، حيث اعتمدت الدراسات السابقة على بيانات سنوية للفترة ما بين (1965-2016) وفي دراستنا الحالية سننعمد على بيانات فصلية للفترة الممتدة بين 2000-2022 من خلال إحصائيات رسمية من مواقع وطنية ودولية، والاختلاف كذلك في الحدود المكانية، فالدراسات السابقة تناولت الدول المصدرة للنفط ماعدا الدراساتين الثالثة والخامسة التي تناولتا

الجزائر، أما دراستنا ستتناول الجزائر، كما استخدمت الدراسات السابقة متجه الانحدار الذاتي VAR، متغيرات اقتصادية ومالية ونقدية، ماعدا الدراسة الثالثة التي استخدمت نموذج بايزي، لأربع متغيرات، وفي دراستنا الحالية كما ذكرنا أعلاه سنستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) حيث السياسة المالية في الجزائر كمتغير تابع وأسعار البترول كمتغير مستقل خلال الفترة التي أعقبت عملية التحول الاقتصادي وعملية التعديل الهيكلي الواسعة التي مست الاقتصاد الوطني، وهي الممتدة ما بين 1990-2023، لتحليل العلاقة في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي. ومن أوجه التشابه، أن الدراسات السابقة تهدف إلى دراسة آثار أسعار النفط سواء على الاقتصاد الكلي للدول النفطية أو السياسات المالية والنقدية لهذه الدول، ودراستنا الحالية تهدف كذلك إلى قياس مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية، التي تعد من أهم العوامل الاقتصادية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تناولنا الإطار النظري لأسعار النفط، من خلال تعريف أسعار النفط، أنواع أسعار النفط، محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها، كما تطرقنا لمفاهيم السياسة المالية عند مختلف المفكرين الذين ينتمون لمختلف مدارس الفكر الاقتصادي، وتحديد أدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة، الديون، الموازنة العامة، العجز في الموازنة العامة، ثم آلية عمل أدوات السياسة المالية، أهداف السياسة المالية وآثارها. ثم تطرقنا إلى أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع من مختلف الجوانب والنتائج التي توصلت إليها والتوصيات المقترحة.

الفصل الثاني: النمذجة
القياسية لتقلبات أسعار
النفط وأثرها على السياسة
المالية في الجزائر خلال الفترة
1990 – 2023

تمهيد:

بعدها تطرقنا إلى الجانب النظري في موضوع سعر النفط وتأثيره على السياسة المالية في الفصل السابق، سنتناول في هذا الفصل الدراسة التطبيقية لقياس مدى تأثير أدوات السياسة المالية بتقلبات سعر النفط؛ حيث سنورد في المبحث الأول تقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية بشقيها الإيرادات العامة والنفقات العام ثم يتم التطرق لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في سعر النفط مقابل الإيرادات العمومية والنفقات العمومية والنتائج المحلي الخام مع تحليل لمختلف تطوراتها في فترة الدراسة (1990-2023).

المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية

المطلب الأول: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني

أولاً: مساهمة قطاع المحروقات في تركيبة الصادرات:

منذ بداية الألفية الجديدة، حاولت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات والخروج من التبعية الريعية بخلق اقتصاد متنوع ومرن يتماشى مع مختلف الظروف، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وتعديل القوانين المسيرة له، إقامة شركات وتعاون اقتصادي مع العديد من الدول، مع ذلك لم تتوصل إلى النتائج المرجوة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة : مليون دولار

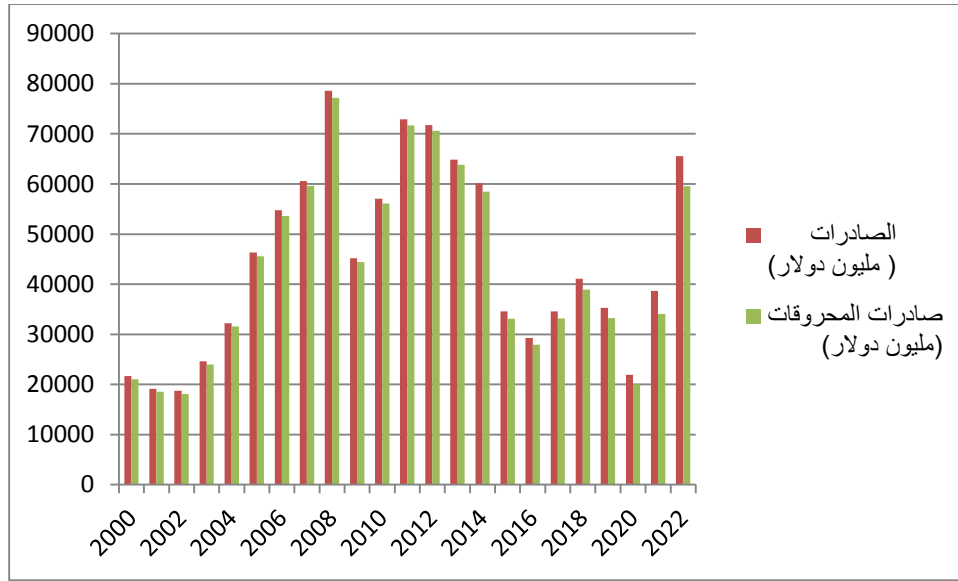
السنة	الصادرات (مليون دولار)	صادرات المحروقات (مليون دولار)	نسبة صادرات المحروقات
2000	21650	21060	97
2001	19090	18530	97
2002	18720	18110	96.5
2003	24640	23990	97
2004	32220	31550	98.22
2005	46330	45590	98.01
2006	54740	53610	98.2
2007	60590	59610	98.3
2008	78589	77194	98
2009	45186	44415	98.3
2010	57090	56121	98.4
2011	72888	71661	98
2012	71736	70586	98
2013	64867	63816	98
2014	60129	58462	97
2015	34565	33081	95.7
2016	29309	27918	95
2017	34569	33202	96

الفصل الثاني : النمذجة القياسية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة
2023-1990

94.6	38897	41115	2018
94	33244	35312	2019
91	20016	21926	2020
88	34058	38637	2021
90.8	59550	65530	2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر (مختلف السنوات)

الشكل 02: تطور صادرات المحروقات والصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر (مختلف السنوات)

من خلال الجدول السابق والمنحنى أعلاه أن صادرات الجزائر تعتمد بالأساس على المحروقات، حيث مثلت المحروقات نسبة الأكبر ب 97 و 98 بالمئة من صادرات الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014، لتتخف تدريجيا بداية من منتصف سنة 2014 بسبب الأزمة النفطية العالمية التي كان سببها انكماش في الطلب العالمي وعوامل سياسية أدت بأسعار النفط إلى الانهيار من 100.2 دولار للبرميل إلى 53.1 دولار.

بعدها تأرجحت صادرات الجزائر من النفط نسبة لتذبذب الصادرات الكلية لتعود للهبوط سنة 2019 و 2020 لدخول العالم في أزمة صحية كوفيد 19 ووصلت لـ 88 بالمئة سنة 2021 وذلك راجع لتدهور السوق العالمية بإضافة إلى مشاريع التنمية التي سطرتها الحكومة لتشجيع الاستثمار والإنتاج بصفة عامة، تنشيط التجارة الخارجية خارج المحروقات والحد من التبعية للمحروقات.

الفصل الثاني : النمذجة القياسية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة
2023-1990

رغم ذلك لازالت الإحصائيات ولغة الأرقام توضح الدور البارز الذي يلعبه البترول في الاقتصاد الوطني وهيمنته على التجارة الخارجية.

ثانيا: مساهمة الجباية البترولية في الجباية (إيرادات الميزانية العامة للدولة)

تعتبر الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدولة في النشاط البترولي، فهي ضريبة تفرض على المؤسسات البترولية بنسب معينة وتطبق على حسب الأسعار البترول، وتتميز بما يلي:¹

- ترتبط بالقواعد العامة المنتجة من قبل الأوبك، والممارسة الضريبية على استهلاك الطاقة في الدول الصناعية.
- تدفع الضرائب البترولية مقابل ترخيص الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية.
- ترتبط الجباية البترولية بتطور تقنيات الاستكشاف في المجال النفطي.

الجدول رقم 02: تطور حصيلة الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: مليار دج

السنة	إيرادات الجباية البترولية	الإيرادات العامة	نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة
2000	524	1028,84	51
2001	732	1234,38	60
2002	916,4	1457,75	63
2003	836,06	1451,45	58
2004	862,2	1528	56
2005	899	1635,83	55
2006	916	1667,92	55
2007	973	1802,62	54
2008	970,2	1924	50
2009	1628,5	2786,6	58
2010	1835,5	3081,5	60
2011	1472,4	2992,4	50
2012	1561,6	3455,65	45

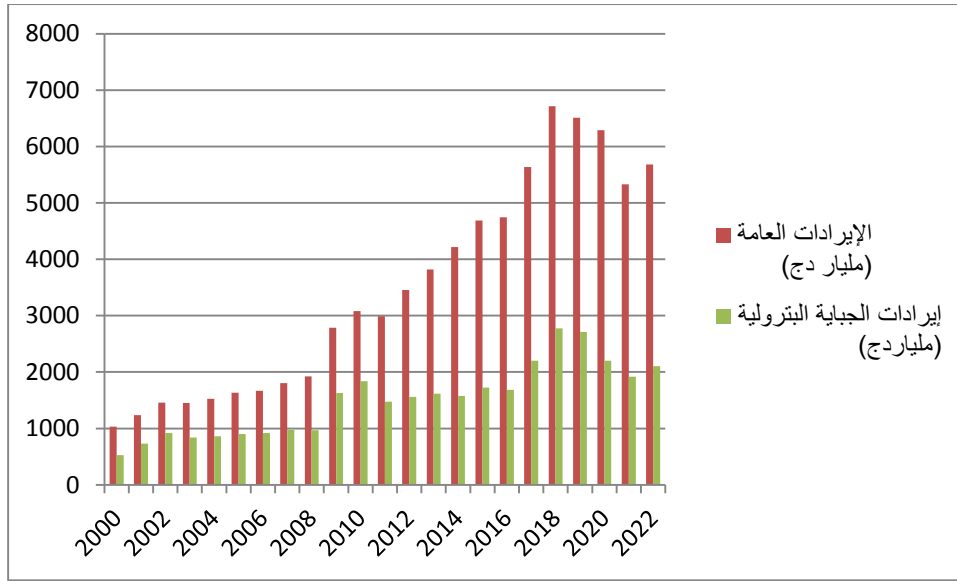
¹ عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2003، ص 0

الفصل الثاني : النمذجة القياسية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة
2023-1990

42	3820	1615,9	2013
37	4218,18	1577,73	2014
37	4684,65	1722,94	2015
36	4747,43	1682,55	2016
40	5635,51	2200,12	2017
41	6714,26	2776,22	2018
42	6507,9	2714,47	2019
35	6289,72	2200,33	2020
36	5328,18	1919.23	2021
37	5683.22	2103.9	2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات قوانين المالية للسنوات المعنية.

الشكل رقم 03: تطور حصيلة الجباية البترولية خلال الفترة 2022-2000



لمصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات قوانين المالية للسنوات المعنية.

من خلال الجدول السابق والمنحنى أعلاه نلاحظ أن مداخيل الجباية البترولية في الجزائر تتصف بالتذبذب من سنة إلى أخرى، وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار البترول في السوق العالمية.

ففي الفترة 2006-2000 لوحظ ارتفاع معقول في الجباية البترولية لتحسن أسعار النفط بشكل كبير خاصة في الأسواق الصينية، خلال سنتي 2008-2007 عرف انخفاض كبير خاصة نهاية سنة 2007 وكانت حصيلتها 973 مليار دينار جزائري وذلك بسبب الأزمة العالمية للرهن العقاري وتدهور أسعار البترول في السوق العالمية.

الفصل الثاني : النمذجة القياسية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة
2023-1990

ومن نهاية 2011 إلى نهاية سنة 2013 استمرت الجباية البترولية في ارتفاع بشكل طفيف نتيجة ارتفاع المعقول في أسعار النفط، وفي نهاية سنة 2014 إلى غاية نهاية 2016 عرفت الجباية البترولية انخفاض حيث قدرت ب 1682,55 مليار دينار جزائري نهاية 2016 بسبب سياسة الدولة التي عملت على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لعدم احترام دول أوبك لخصمها في السوق، وكذا ارتفاع مخزون الخام الأمريكي.

أما في السنتين 2017-2018 كان هنالك ارتفاع كبير في الجباية البترولية حيث وصلت لـ 2776,22 مليار دينار جزائري نهاية سنة 2018، ليبقى دون نمو سنة 2019 وينخفض نهاية سنة 2020 إلى 2200,33 مليار دينار جزائري نتيجة للأزمة العالمية الصحية وباء كورونا وتأثيراته.

وفي سنتين الأخيرتين 2021-2022 عادت السوق العالمية للانتعاش رغم تأثيرات الأزمة الصحية، فقد لوحظ ارتفاع طفيف في الجباية البترولية.

ثالثا: مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام:

الناتج الداخلي الخام يعتبر مقياس لتطور الإنتاج المحلي في الجزائر من خلال تقييم السلع والخدمات التي تم إنتاجها محليا بواسطة مختلف وسائل الإنتاج.

الجدول 03: مقارنة بين إجمالي الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي للقطاع النفطي خلال الفترة 2010
2022

الوحدة: مليار دج

النسبة المئوية	الناتج المحلي لقطاع النفطي	الناتج الداخلي الخام	السنوات
34.74	4180.4	12034.5	2010
36.1	5242.1	14519.8	2011
34.16	5536.4	16208.7	2012
29.85	4968	16643.8	2013
27.04	4657.8	17228.6	2014
18.75	3134.2	16712.7	2015
17.27	3025.6	17514.6	2016
19.6	3699.7	18876.2	2017
22.3	4548.8	20393.5	2018
19.5	3991	20500.2	2019
13.9	2575.1	18476.9	2020

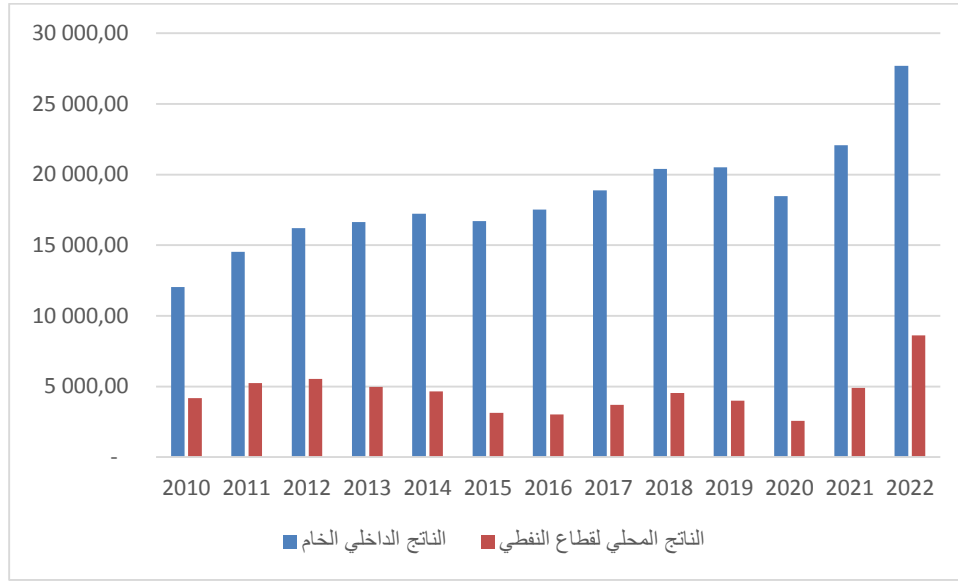
الفصل الثاني : النمذجة القياسية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة
2023-1990

22.2	4912.1	22080	2021
31.1	8617.4	27688.8	2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر (مختلف السنوات).

الشكل 04: مقارنة بين إجمالي الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي للقطاع النفطي خلال الفترة 2010
2022

الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر (مختلف السنوات).

من خلال دراسة المنحى والجدول السابق، يتضح لنا بشكل واضح وقوي حجم تأثير القطاع النفطي على نمو الناتج الداخلي الخام، وذلك من خلال القيمة المضافة التي يقدمها هذا القطاع والتي بلغت ذروتها سنة 2011 بنسبة تفوق 36 بالمائة بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة الطلب عليه، ثم تنخفض بعدها وتصل 17 بالمائة سنة 2016 بسبب الصدمات النفطية والإجراءات المتخذة من طرف الدولة للحد من آثار تلك الصدمات والتقليص من التبعية النفطية.

وعلى الرغم من تحسن الأسعار سنتي 2017-2018 إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تراجع مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا عائد لتأثر القطاعات الغير نفطية بالأزمة النفطية سنة 2014 وهو ما أدى إلى تراجع في نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الخام.

مع سقوط أسعار النفط سنة 2019 بسبب الأزمة الصحية العالمية تراجع الناتج المحلي لقطاع النفط وتراجع معه الناتج الداخلي الاجمالي، وهذا ما يبين لنا العلاقة القوية بين تطور

الناتج الداخلي الخام وتطور قطاع المحروقات بشكل عام: من خلال تطور حجم الاستثمارات بما فيه أسعاره.

مع ذلك تبقى نسبة مساهمة قطاع النفط في إجمالي الناتج الداخلي الخام كبيرة حيث بلغ متوسط نسبة هذه المساهمة في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون ما يفوق 24 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الخام.

المطلب الثاني: أثر تقلبات الأسعار البترول على الإيرادات والنفقات العامة

أولاً: مساهمة قطاع المحروقات في تركيبة الصادرات:

تمثل الإيرادات العامة الوجه الآخر للإنفاق العام، بحيث أن الزيادة في النفقات العامة تقابلها الحاجة الماسة إلى خلق إيرادات جديدة لتغطيتها، فبالنسبة للدولة المصدرة للبترول فإن قطاع المحروقات يمثل مصدر مهم لإيراداتها، ونتيجة تأثر سعر هذا المورد بظروف العالمية ومحددات مختلفة، فمن دوره التأثير على الإيرادات العامة.

إن تغير واردات البترول ينعكس على مستويات النشاط الاقتصادي للدول البترولية وهذا اعتمادها الشديد على هذه العائدات التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة، ففي حالة ارتفاع أسعار البترول وبالتالي زيادة الإيرادات البترولية ينعكس ذلك على:

1- الواردات: إن زيادة الإيرادات البترولية تؤدي بالدولة إلى زيادة الواردات كاستجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجات لاستهلاك المتزايدة، ويترجم زيادة الإيرادات بزيادة وسائل الدفع من جهة وبزيادة الدخل الوطني النقدي من جهة أخرى، ولما كانت الواردات دالة في الدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات.

2- التضخم: تؤدي زيادة أسعار البترول إلى زيادة الدخل الوطني وهذا يعني زيادة كمية النقود المتداولة داخل الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق بمعدلات أعلى من زيادة الإنتاج المحلي مادام الجهاز الإنتاجي في الدول البترولية غير مرن ومن ثم يحدث فائض طلب ينعكس في ارتفاع الأسعار المحلية ولإشباع الحاجات المتزايدة يتم اللجوء للاستيراد مما يخلق أنماطا استهلاكية يصعب ضغطها فيما بعد، فمن أهم الآثار الاقتصادية الملموسة لمرحلة ما بعد ارتفاع أسعار البترول، ازدياد حدة الضغوط التضخمية بشدة وارتفاع تكاليف المعيشية بمعدلات لم يسبق لها مثيل منذ الحرب

العالمية الثانية وجزء كبير من هذه الضغوط مصدره التضخم المستورد من خلال حركة واردات السلع الصناعية من البلدان الصناعية المتقدمة¹.

3- الاستثمار: إن ارتفاع أسعار البترول الدولية ومن ثم زيادة الإيرادات البترولية يشجع الحكومات إلى التسارع في الاستثمار، حيث توجه هذه الاستثمارات إلى قطاع الزراعة والقطاعات الاستخراجية التصديرية قصد الحصول على المزيد من النقد الأجنبي كما توجه إلى القاعدة الهيكلية أو تحسينها كالطرق، الجسور، وسائل النقل والاتصالات أو لتطوير أنشطة صناعية ناشئة كالصناعات الغذائية وغيرها، وهذه الاستثمارات الداخلة في الخطط التنموية للدول البترولية تنشأ على تقدير مبالغ فيه لإيرادات الجباية البترولية، ومن ثم على تقدير مفرط في التفاؤل لموارد تمويلها دون الأخذ في الحسبان احتمالات انقلاب الوضع الاقتصادي الدولي ومن ثم تراجع الإيرادات البترولية.

كما أن الوضع المالي المريح للبلد المصدر للبترول يجعله في نظر المقرضين الأجانب والمنظمات المالية الدولية بلدا قادرا على الوفاء بالتزاماته مما يعطيه القدرة على جذب تدفقات هامة من القروض الخارجية تضاف إلى إيراداته البترولية مما يزيد في التساهل في اتخاذ القرارات الاستثمارية ذات الربحية الضعيفة. فيصبح تخصيص الموارد غير عقلاني، وقد يصبح عقبة في وجه التنمية مستقبلا بما يولده من تكاليف يصعب تغطيتها، ومن الطبيعي أن تكون هذه العمليات الاستثمارية مرفقة باستيراد العتاد والمواد الوسيطة من الخارج، فإذا صادف ذلك ارتفاع أسعار الواردات فإنه يكون قناة لاستيراد التضخم من الخارج وزيادة في نفقات الإنتاج ومن ثم تقليص القوة التنافسية للصادرات.

أما في حالة انخفاض أسعار البترول والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الإيرادات البترولية يترتب عليها ما يلي²:

1- التضخم: إن الانخفاض في إيرادات البترول يؤدي إلى الانكماش ويحول دون حدوث التضخم لكن المشاهد في الدول البترولية هو وجود اتجاه تضخمي، في فترات تراجع الإيرادات فإن العمال يقاومون تخفيض أجورهم وتحاول الحكومات من جانبها تفادي مشكلة البطالة، ومع أن الواردات تنقص عما كانت عليه فإن جزء من الطلب على السلع المستوردة يتحول إلى السلع المحلية فترتفع أسعارها وتزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

¹ محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص212.

² دليلة ضالع، مرجع سبق ذكره، ص102.

2- الاستثمار: إن انخفاض أسعار البترول خاصة بعد الارتفاعات المتتالية يؤدي إلى بروز النقائص التي كانت محجوبة، إذ أن الانخفاض يبرز ثقل الأعباء المواقبة لمختلف الاستثمارات (الإنفاق على الاستثمارات التي لم تنته بعد، تكاليف الاستغلال، تكوين العاملين، تكاليف المرافق العامة...) والتي لم يتم تقديرها أو أسوء تقديرها في ظل السعر المرتفع، ومن الملاحظ أن انخفاض أسعار البترول ومن ثم إيراداته تؤثر بالمرتبة الأولى على النفقات الاستثمارية بينما يكون الأثر محدود على الإنفاق الجاري والسبب هو أن الجزء الأكبر من النفقات الجارية عبارة عن رواتب وأجور الأمر الذي يجعل التقليل منها يتعارض مع متطلبات التنمية.

3- المديونية: إن تراجع الإيرادات النفطية وضرورة مواجهة الحكومة للظروف التي نشأت نتيجة ارتفاعها تجعلها في وضع صعب حيث تقل احتياطياتها الدولية وتزداد صعوبة معالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها، فتجد نفسها بحاجة للاقتراض في الوقت الذي هي مطالبة فيه بسداد ديونها السابقة. مما يدفع بها إلى القروض قصيرة الأجل أو تأخر في تسديد مديونيتها السابقة الأمر الذي يؤثر على سمعتها في الأسواق المالية الدولية. أو تعود إلى جدولة ديونها مما يؤجل ظهور الخطر في المستقبل بشكل أكبر.

ثانيا : أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة

تعتمد الدول المصدرة للبترول على سياسات الإنفاق بشكل كبير وبارز في التأثير على الاقتصاد القومي بمختلف اتجاهات نموه وتطويره. وذلك بالتحكم في توزيع النفقات العامة على القطاعات الاقتصادية بحسب أهمية الأهداف المرجو تحقيقها.

ويعتبر الإنفاق العام المحرك الفعال لكافة النشاطات الاقتصادية في الدول البترولية فبنموه تنمو وتنشط الحركة الاقتصادية وتبائطه تتبائطاً الحركة الاقتصادية بكافة نواحيها وقد نتجت هذه الظاهرة عن كون الحكومات تملك القطاعات البترولية وتتلقي كافة الإيرادات الناتجة عن هذه القطاعات، وبالتالي كان لزاماً على هذه الحكومات أن تعيد ضخ جانب من هذه الأموال والإيرادات في الاقتصاد القومي على شكل إنفاق العام¹ ويمكن أن ينتقل تقلب أسعار البترول إلى الاقتصاد من خلال التقلبات الكبيرة في إيرادات الحكومية. ومن شأن عدم اليقين بشأن عائدات البترول المستقبلية وتغير هذه العائدات أن يؤدي إلى تغيرات في الإنفاق، فبإمعان النظر في آلية الإنفاق فإنه من شأن صدمة الإيرادات الايجابية أن تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي وخاصة على السلع غير التجارية، مما يخلق حوافز لتحويل الموارد من القطاع التجاري (غير

¹محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص115.

البترولي) إلى القطاع غير التجاري، إذ تؤدي هذه الحركات في الموارد إلى ارتفاع معدلات البطالة، وخسائر في الإنتاج، وهذه الظاهرة هي ما يعرف بالمرض الهولندي.¹

كما أن ارتفاع الإيرادات وبالتالي رفع الإنفاق الحكومي من شأنه دفع عجلة الاقتصاد وتحريك النشاط الاقتصادي، إذ يترتب على ذلك ما يلي²:

تؤثر النفقات العامة مباشرة في الإنتاج الوطني عن طريق تأثيرها على قدرة ورغبة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، فزيادة النفقات العامة لها تأثير إيجابي على رغبة الفرد بالعمل، فمن خلال ضمان دخول الأفراد على اختلاف أنواعها كمقابل لجهودهم المبذولة ومساعدتهم الجادة المقدمة، من شأنها أن تزيد في رغبة الأفراد في العمل علاوة على ما يتلقوه من توفير لشروط وظروف مشجعة على العمل بسبب النفقات العامة (التعليم، الصحة...)

تؤدي زيادة النفقات العامة إلى زيادة رغبة الأفراد وميلهم إلى الادخار إذا كانت هذه النفقات في اتجاه مكافأة من يرغب ويتفانى ويبدع في العمل هذه النفقات تسمح في زيادة ادخاراتهم من خلال إقبالهم على زيادة الجزء المخصص للادخار من هذه الدخل.

تؤدي زيادة النفقات العامة إلى زيادة رغبة الأفراد على الاستثمار، ما إذا كانت هذه النفقات حافزا قويا للمستثمرين على تنشيط إنتاجهم وزيادة استثماراتهم، لأنهم يقبلون على ذلك بكل تفاؤل ما دام هذا الإنفاق سيعود عليهم بنفع مادي مباشر كحصولهم على الإعانات أو مساندة من طرف الدولة للمستثمرين في حالة الأزمة مثلا.

تؤثر زيادة النفقات العامة في الاستهلاك الوطني، وذلك عن طريق الزيادة الأولية في الطلب على أموال الاستهلاك نتيجة الإنفاق العام وذلك من خلال نفقات الإستهلاك الحكومي العام (أي شراء الدولة لأنواع من السلع الاستهلاكية) ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.

ومن ناحية أخرى، تؤدي الصدمة السلبية عادة إلى تخفيض في النفقات الحكومية. وقد يكون هذا التعديل مكلفا جدا، فمن جهة فإن خفض النفقات الجارية لا يحظى بشعبية في العادة بسبب عواقبه الاجتماعية السلبية.

¹ Amany El Anshasy, Oil prices and economic growth in oil-exporting countries, Collage of Business and Economics united Arab Emirates University, 2012, p4.

² محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 49-51.

الفصل الثاني : النمذجة القياسية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة
2023-1990

ومن جهة أخرى، فإن خفض النفقات الرأسمالية من شأنه أن يعرقل المشاريع العامة، ويقلل من إنتاجية الاستثمار الأولي ويتسبب في ارتفاع التكاليف الاجتماعية.

وفي حالة الانكماش، ليس من غير المعتاد تماما أن تقوم بعض الحكومات بتأخير التعديل اللازم لتجنب التخفيضات الفورية في الإنفاق. وإذا تبين أن الصدمة دائمة، فإن العجز المستمر في الميزانية والديون العامة المتنامية من شأنه أن يشكك في السياسة المالية واستدامة الحساب الجاري، فضلا عن الملاءة الحكومية. وفي نهاية المطاف، سيكون من المحتم إجراء تعديل أكبر بتكلفة أعلى في مرحلة ما في المستقبل. فعلى سبيل المثال، لم تسمح فنزويلا في عام 1986 بتعديل الإنفاق استجابة للصدمة النفطية الكبيرة السلبية، وفي عام 1986، أدت أزمة ميزان المدفوعات التي تلوح في الأفق إلى إجراء تعديلات كبيرة باهظة التكاليف¹. والجدول التالي يبين أثر تقلبات أسعار النفط على كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة.

الجدول (04): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال (2000-2021)(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنة	أسعار النفط دولار/برميل	الإيرادات النفطية	الإيرادات العادية	الناتج المحلي الإجمالي	النفقات العامة	نسبة الإيرادات النفطية من اجمالي النفقات
2000	27.60	1213.2	349.50	4123.5	1178.12	102.98
2001	23.12	1001.4	398.23	4227.1	1321.02	75.81
2002	24.36	1007.9	482.89	4522.8	1550.64	65.00
2003	28.10	1350.0	524.92	5252.3	1690.17	79.87
2004	36.05	1570.7	580.40	6149.1	1891.76	83.03
2005	50.64	2352.7	640.47	7562.0	2052.03	114.65
2006	61.08	2799.9	720.88	8501.6	2453.01	114.10
2007	69.08	2796.8	766.75	9352.9	3108.56	89.97
2008	94.45	4088.5	965.28	11043.7	4151.0	98.49
2009	61.06	2412.7	1146.61	9968.0	4246.33	56.82
2010	77.45	2905.0	1297.94	11991.6	4466.94	65.03
2011	107.46	3979.7	1527.09	14589.0	5853.56	67.99
2012	109.45	4184.3	1908.57	16209.6	7058.17	59.28

¹ Amany El Anshasy, op cit, p4-5.

الفصل الثاني : النمذجة القياسية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة
2023-1990

61.06	6024.13	16647.9	2031.01	3678.1	105.87	2013
48.43	6995.79	17228.6	2091.45	3388.4	96.29	2014
31.00	7656.33	16712.7	2354.64	2373.5	49.49	2015
24.41	7297.5	17514.6	2482.20	1781.1	40.76	2016
29.89	7282.70	18876.2	2630.00	2177.0	52.43	2017
36.55	7899.10	20452.3	2711.76	2887.1	69.78	2018
34.54	7725.50	20428.3	2836.41	2668.5	64.04	2019
27.84	6902.90	18856.0	2958.56	1921.6	41.47	2020
35.12	7428.70	19230.21	2977.86	2609.2	69.89	2021

المصدر: تقارير البنك المركزي: 2003، 2006، 2010، 2013، 2015، 2021.

منظمة أوبك: النشرة الإحصائية السنوية 2009 صفحة 82، 2018 صفحة 90،
2021 صفحة 66.

من الجدول المبين أعلاه يتضح أن النفقات العامة شهدت زيادات كبيرة ففي سنة 2001 بلغت 1321.02 مليار دينار لتصل إلى 7058.2 مليار دينار سنة 2012، وقد تزامن ذلك مع الزيادات الكبيرة في العائدات النفطية، وذلك في أعقاب ارتفاع أسعار النفط من 23.1 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، ويرجع الإنفاق خلال هذه الفترة بشكل عام إلى جهود الإصلاح وتطوير البنية التحتية وتوسيعها في قطاع النفط والغاز والقطاع العقاري، وكذا الخدمات الاجتماعية، وبلغت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2013 مستوى 6024.13 مليار دينار مقابل 7058.2 مليار دينار في سنة 2012، أي بانخفاض يساوي 13.7%، خفض هذا الإنتاج في النفقات الكلية، بعد الارتفاعات التي عرفت بنسبة 20.6% و 31% على التوالي في سنتي 2011 و 2012 النفقات الجارية أكثر مما خص نفقات رأس المال (- 578.3 و - 387.7 مليار دينار على التوالي)، أما في سنة 2016 فبلغت نفقات الميزانية الكلية 7297.5 مليار دينار، مقابل 7656.3 مليار دينار في سنة 2015، أي بانخفاض قدره 3.6%

وذلك عقب الزيادات المتتالية في سنتي 2014 و 2015، المقدر ب 16.1% و 9.4% على التوالي، تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 90% في هذا الانخفاض للنفقات الكلية وفي سنة 2017 بلغت نفقات الميزانية الكلية 883.26 مليار دينار، أي بانخفاض قدره 6.7%، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط من مستوى 109.5 دولار للبرميل سنة 2012 إلى مستوى 39.0 دولار للبرميل سنة 2017، لترتفع بعد ذلك بنسبة 6.1% سنة 2018، وفي ظرف يتميز بانخفاض أسعار النفط وأزمة صحية

الفصل الثاني : النمذجة القياسية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2023-1990

جدة، عرفت النفقات الكلية للميزانية التي استقرت سنتي 2017 و2018 ولم ترتفع سوى ب 1% سنة 2019، انخفاضا 10.8% سنة 2020 لتبلغ 6902.90 مليار دينار مقابل 7725.50 مليار دينار سنة 2019، كما ارتفع اجمالي نفقات الميزانية ب 7.62% سنة 2021 ليبلغ 7428.70 مليار دينار بزيادة قدرها (525.8) مليار دينار بالمقارنة مع سنة 2020.

بناء على هذه المؤشرات، يبدو أن المالية العامة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، حيث تساهم عائدات النفط بشكل كبير في النفقات العامة، تشير النسبة المنخفضة من الإيرادات العادية التي تغطي النفقات العامة إلى أ، الحكومة قد تحتاج إلى تنوع مصادر إيراداتها لتقليل الاعتماد على الدخل النفطي وضمان وضع مالي أكثر استدامة. علاوة على ذلك، يشير مؤشر الانفاق العام المرتفع نسبيا إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى تخصيص جزء كبير من الموارد الاقتصادية للإنفاق الحكومي، الأمر الذي قد يتطلب إدارة مالية دقيقة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL

المطلب الأول : البيانات والمنهجية التجريبية

سنقوم في تحليلنا بدراسة العلاقة بين السياسة المالية في الجزائر كمتغير تابع وأسعار البترول كمتغير مستقل خلال الفترة التي أعقبت عملية التحول الاقتصادي وعملية التعديل الهيكلي الواسعة التي مسّت الاقتصاد الوطني، وهي الممتدة ما بين 1990-2023، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL).

لقد قمنا بجمع بيانات سنوية من 1990 إلى غاية 2023 حول المتغيرات التالية: أسعار البترول (PP)، النفقات العامة (DP)، إيرادات الجباية البترولية (RFP)، إيرادات الجباية العادية (RO). تم الحصول على البيانات من قواعد بيانات بنك الجزائر BA، قاعدة بيانات وزارة المالية MF، منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC، وصندوق النقد الدولي IMF.

النموذج القياسي: سيتم العمل على قياس أثر أسعار البترول في الأسواق الدولية على السياسة المالية في الجزائر باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للفترة 1990-2023، وهذا باستخدام نموذج قياسي بالاعتماد على بيانات سنوية رسمية تغطي هذه المدة، يكون فيه متغير السياسة المالية (PM) المعبر عنها بمتغيرات فرعية هي النفقات العامة (DP)، إيرادات الجباية البترولية (RFP)، إيرادات الجباية العادية (RO) متغيرا تابعا.

تعريف نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL): هو نموذج تقدير يعتمد التأخير الموزع بين المحددات ويتميز بفعاليتها التقديرية في حالة العينات الصغيرة وتستدعي حله أن تكون السلسلة مستقرة في المستوى $I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$ وتمكننا نماذج ARDL من فصل الأجل الطويل عن الأجل القصير في التقدير.

ونظرا لأن عدد المتغيرات التابعة للنموذج أكثر من واحد، فقد لجأنا الى بناء مؤشر مركب للسياسة المالية، حيث يتم الإشارة الى هذا المركب بالرمز (PM)، حيث يتكون المؤشر المركب للسياسة المالية (PM) من المؤشرات الفرعية الثلاثة المعبرة عن السياسة المالية، وهي (PCA: Principal Component) باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (Analysis) والتي تعد من بين اهم الطرق المستخدمة في تقليص عدد البيانات، كما ان من بين الأسباب الأخرى التي دفعتنا الى بناء هذا المؤشر المركب للسياسة المالية، هو تجنب مشكلة الارتباطات المتعددة (Multicollinearity) بسبب ما يمكن أن يؤدي اليه ادراج هذه المؤشرات الثلاثة من نتائج متحيزة للتقدير، حيث تسمح هذه الطريقة باستخراج متغيرات غير مترابطة والتي تدعى بالمركبات الأساسية (Principal Components)، وكل مركبة أساسية تمثل التركيبة الخطية المرجحة للمتغيرات الاصلية، فإذا كان لدينا (n) متغيرات مترابطة (y_1, y_2, \dots, y_n) فكل مركبة أساسية تمثل مجموع كل متغير مضروب في معامل ترجيحه (حيث أن معامل ترجيح كل متغير يختلف في كل مركبة أساسية):¹

$$PC_i = a_1y_1 + a_2y_2 + a_3y_3 + \dots + a_ny_n \dots \dots \dots 1$$

لقد قمنا بتحويل المتغيرات إلى النموذج اللوغاريتمي لإجراء تحليلنا الاقتصادي القياسي من أجل تقليل تأثير الاختلافات الكبيرة في قيمها وكذا التخفيف من حدة تباين وتفاوت بيانات السلاسل الزمنية، وذلك بهدف خطية وتجانس البيانات.

تصميم النموذج:

ويمكن التعبير عن المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل على النحو التالي:

$$PM = f(PP, u)$$

تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

¹ شكوري سيدي محمد وآخرون، العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 6-7 ماي 2014، ص ص 11-12.

الفصل الثاني : النمذجة القياسية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة
2023-1990

المتغير التابع: السياسة المالية (PM) المعبر عنها بمتغيرات فرعية هي النفقات العامة (DP)، إيرادات
الجبابة البترولية (RFP)، إيرادات الجبابة العادية (RO).

المتغير المستقل: تقلبات أسعار البترول. حيث يصبح الشكل النهائي للنموذج:

$$\ln PM = \alpha_0 + \alpha_1 \ln PP + u_i$$

حيث أن:

$\ln PM$: لوغاريتم السياسة المالية، معبرا عنها ب (DP.RFP.RO)

$\ln PP$: لوغاريتم أسعار البترول.

لتجنب الانحدار الزائف سنقوم بالتحقق من ثبات السلاسل الزمنية للتأكد من صحتها. وفي هذا
الإطار سنقوم باختبار الثبات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لمتغيراتنا لتقدير النموذج. لذلك
قمنا بإجراء اختبارين في هذا البحث: The Augmented Dickey-Fuller (اختبار ADF) واختبار
Phillips-Perron (PP)the (PP).

المطلب الثاني : عرض نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها

أولا- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

أحد العناصر الرئيسية لتحليل السلاسل الزمنية هي جذور الوحدة، والتي توضح كيف تظهر
البيانات ميول عشوائية طويلة الأمد. قد تكون جذور الوحدة أحد مظاهر عدم الثبات في سلسلة
زمنية، والتي يمكن أن يكون لها تداعيات مهمة للتنبؤ والنمذجة.

الجدول رقم 05: نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level			
Variables		lnPM	lnPP
With Constant	t-Statistic	0.5130	-2.9138
	Prob.	0.9867 (n0)	0.0462 (**)
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5262	-10.6322
	Prob.	0.8163 (n0)	0.0000 (***)
Without Constant & Trend	t-Statistic	6.2113	0.4593
	Prob.	1.0000 (n0)	0.8125 (n0)
	At First Difference		
Variables		d(lnPM)	d(lnIPP)

الفصل الثاني : النمذجة القياسية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة
2023-1990

With Constant	t-Statistic	-12.2343	-10.0039
	Prob.	0.0000 (***)	0.0000 (***)
With Constant & Trend	t-Statistic	-12.2346	-9.9729
	Prob.	0.0000 (***)	0.0000 (***)
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4438	-10.0141
	Prob.	0.1384 (n0)	0.0000 (***)

الجدول رقم 06: نتائج اختبار جذر الوحدة PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
Variables		lnPM	lnPP
With Constant	t-Statistic	0.7606	-7.9910
	<i>Prob.</i>	0.9931 (n0)	0.0000 (***)
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9863	-10.9662
	<i>Prob.</i>	0.6036 (n0)	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	7.1979	0.2888
	<i>Prob.</i>	1.0000 (n0)	0.7682 (n0)
At First Difference			
Variables		d(lnPM)	d(lnPP)
With Constant	t-Statistic	-12.2356	-124.7211
	<i>Prob.</i>	0.0000 (***)	0.0001 (***)
With Constant & Trend	t-Statistic	-12.2750	-129.3271
	<i>Prob.</i>	0.0000 (***)	0.0001 (***)
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.9179	-61.3556
	<i>Prob.</i>	0.0000 (***)	0.0000 (***)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

من خلال مخرجات Eviews يمكننا القول أن سلسلة PP ثابتة في المستوى، في حين أن PM ليست ثابتة في نفس المستوى، في حين وصلت هذه السلسلة إلى الثبات عند مستوى الدلالة 1%، 5% و10% بعد أخذ الفارق الأول. من خلال النتائج المبينة في الجدولين أعلاه يتضح أن السلاسل الزمنية ليست متكاملة من نفس الدرجة، فبعضها مستقر عند المستوى CI(0) ، ، والبعض الآخر مستقر عند الدرجة الأولى CI(1). إن تعدد وتفاوت درجات الاستقرار يؤكد مدى ملاءمة استخدام

نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL لفحص وجود علاقة طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة.

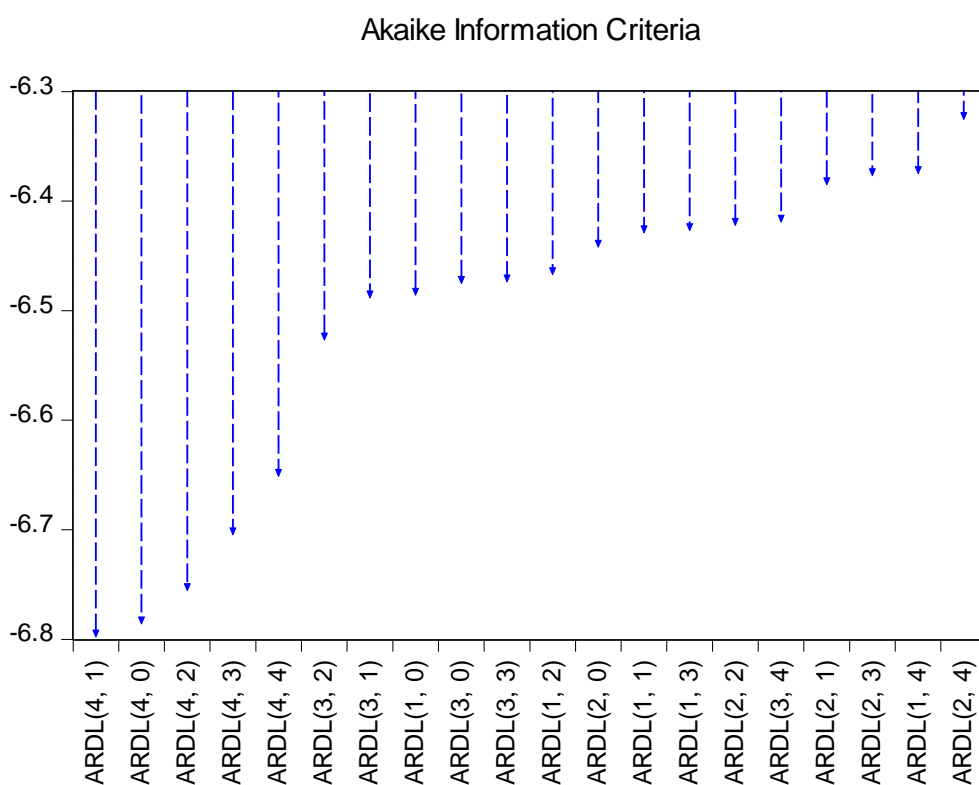
ثانيا- إختبار التكامل المشترك:

من خلال اختبار ثبات السلاسل الزمنية ومدى استقراريتها، تبين أنها ليست مستقرة عند نفس المستوى وبالتالي فهي ليست متكاملة من نفس الدرجة، ولذلك سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL. ومن أجل فحص التكامل المشترك، نمر بالمراحل التالية:

1- درجة تأخير نموذج ARDL:

قبل تقدير معادلة ARDL، يجب أن نحدد عدد درجات التأخر المثلى لهذا النموذج باستخدام معيار (Akaike Information) AI. ولتحديد فترة التأخر الأمثل في النموذج، سوف نقوم باختيار أصغر القيم المقدمة من طرف هذا للمعيار. وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم 05: درجة تأخير نموذج ARDL



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

الفصل الثاني : النمذجة القياسية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة
2023-1990

كما هو مبين في الشكل رقم (05)، يمكننا أن نستنتج أن التأخر الزمني الأمثل وفقا لمعيار المعلومات Akaike لنموذج ARDL هو (2-4) بالنسبة لكل من PM، PP على التوالي. لذلك سوف نعتمد هذا التأخر الزمني.

2. نتائج اختبار الحدود:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.91525	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يبين الجدول رقم 06 نتائج اختبار الحدود، والتي نلاحظ من خلالها أن القيمة الإحصائية (F= 10.91525) تتجاوز الحدود العليا للقيم الحرجة عند مستوى الدلالة 10%، 5%، 2.5% وكذا 1%. ولذلك يمكننا رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة طويلة المدى، مما يقودنا إلى استنتاج وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات النموذج. مما يعني أن هناك علاقة تكامل مشترك بين السياسة المالية المطبقة في الجزائر من ناحية (كمتغير تابع)، وتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية من ناحية أخرى (كمتغير مستقل مفسر).

3- نموذج تصحيح الخطأ ECM:

الجدول رقم 08: نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل ECM:

Conditional Error Correction Regression				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	-0.151850	0.187052	-0.811807	0.0183
PM(-1)*	-0.189949	0.029622	-1.735019	0.0149
PP**	0.001893	0.003136	0.603791	0.0470

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

المتغير التابع يكون معنوي من الناحية الاحصائية لأن المعنوية أقل من 5 بالمائة، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل عند مستوى 5 بالمائة، بما يعني أن هذه القيمة المقدره معنوية قيمتها تختلف عن 0 (الشرط اللازم)، كما أن الشرط الكافي متوفر أيضا وهو أن المعلمة سالبة (معنوية وسالبة)، معنوية تعني أن هناك علاقة في الأجل الطويل. في حين أن سالبة تعني أن هناك علاقة تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل، وهناك إمكانية لتصحيح الأخطاء قصير الأجل للعودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

أي أن المتغيرات المفسرة ترتبط بعلاقة طويلة الأجل مع المتغير التابع. وهذه القيمة (القيمة المطلقة) -0.189949 تمثل نسبة الأخطاء التي يمكن تجاوزه في واحدة الزمن، أي إذا حدثت صدمة الآن كل شهر نستطيع أن نتخلص من حوالي 1.5 بالمائة من آثار هذه الصدمة. بمعنى آخر، ما هو الزمن اللازم للعودة إلى الوضع التوازني وتجاوز كل هذه الصدمة. هو عبارة عن مقلوب هذه القيمة (القيمة المطلقة)، وتساوي تقريبا 5.3 (حاصل قسمة 1 على القيمة المطلقة ل 0.189 = 5.3 سنة). وهذا معناه أننا نستطيع أن نمحو آثار هذه الصدمة كاملة بعد مرور 05 سنوات. وبعبارة أخرى، إذا حدثت صدمة قصيرة المدى الآن، فسوف يتعافى الاقتصاد بالكامل من هذه الصدمة في غضون خمس سنوات تقريبا.

تأخذ المعادلة طويلة المدى الشكل التالي:

$$PM = 0.6568*PP - 3.2354$$

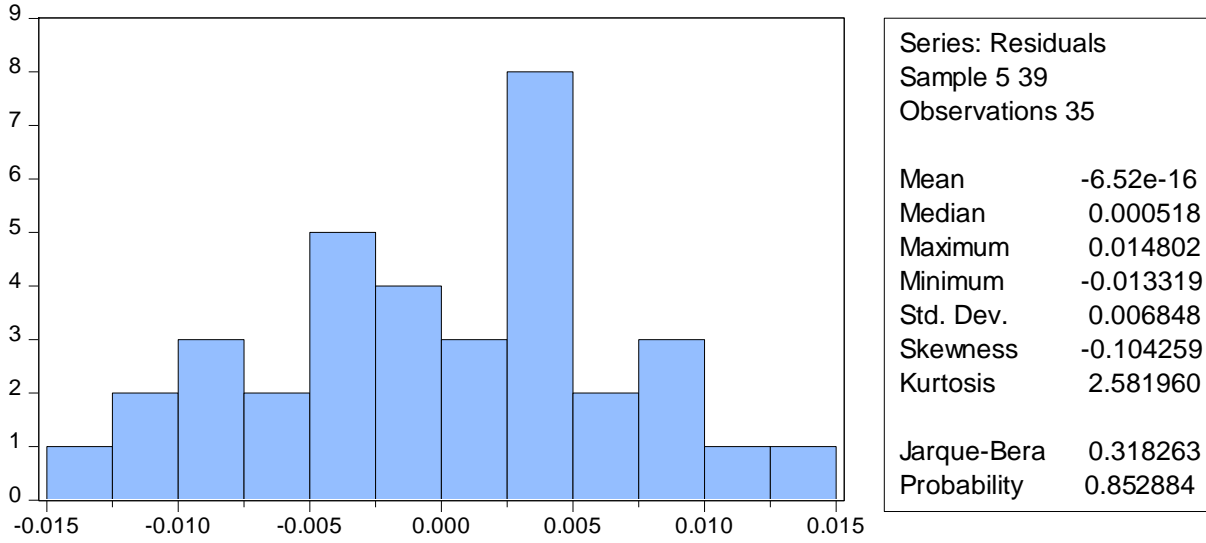
يمكن أن نلاحظ من خلال تقدير المعادلة طويلة الأجل أن القدرة التفسيرية لتقلبات أسعار البترول تصل إلى 65% تقريبا، وهذا معناه أن زيادة سعر البرميل الواحد من النفط بدولار واحد يفسر 0.65 دولار (بسع صرف الدينار) من التغيرات التي تطرأ على السياسة المالية ممثلة في زيادة النفقات بهذه النسبة ومثله بالنسبة لارتفاع العائدات (خاصة البترولية).

ثالثا- اختبار صلاحية النموذج:

من أجل ضمان موثوقية النتائج وتجنب أي تقدير متحيز، من الضروري اختبار مدى صلاحية النموذج المقدر عن طريق إجراء اختبارات التحقق من الصحة. سوف نتحقق من قوة نموذجنا من خلال إجراء الاختبارات التالية:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار JB):

الشكل رقم 06: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من الشكل رقم 05 نلاحظ أن إحصائيات JB للتوزيع الطبيعي أقل من عتبة 5.99 باحتمال أكبر من 05%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

2- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (اختبار LM):

الجدول رقم 09: نتائج اختبار Breusch-Godfrey (اختبار LM):

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	12.89301	Prob. F(2,27)	0.0754
Obs*R-squared	17.09753	Prob. Chi-Square(2)	0.0304

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من الجدول رقم 08 الذي يوضح نتائج اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي للبواقي، نلاحظ أن الاحتمالية المتعلقة بـ LM تتجاوز 05%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط. ومنه يمكن القول أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكل الارتباط الذاتي.

3- اختبار ثبات التباين للبواقي (Heteroskedasticity):

الجدول رقم 10: نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

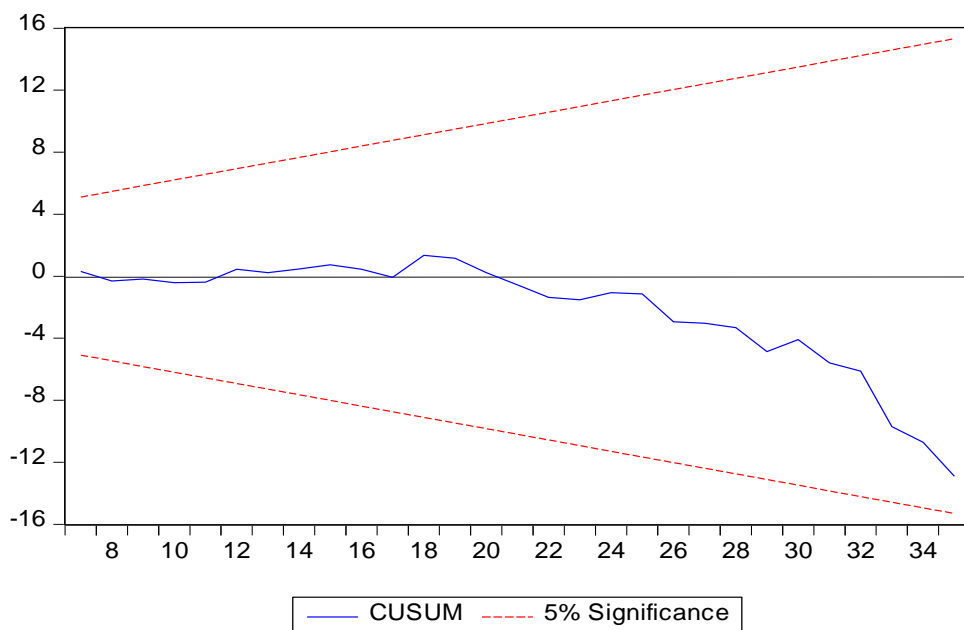
F-statistic	1.223037	Prob. F(5,29)	0.3235
Obs*R-squared	6.095124	Prob. Chi-Square(5)	0.2971

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

تساعدنا نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي heteroskedasticity الموضحة في الجدول أعلاه R-squared والتي تزيد عن 05%، على قبول الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين الأخطاء. وبالتالي بواقي النموذج لا تعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

4- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعالم النموذج (اختبار CUSUM و CUSUMSQ):

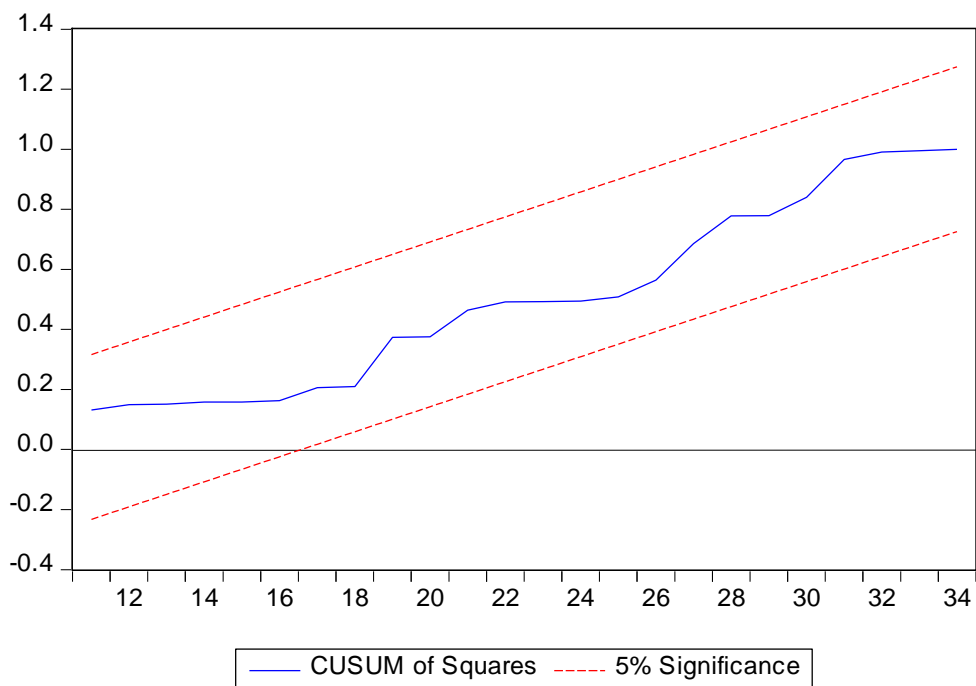
الشكل رقم 07: نتائج اختبار CUSUM



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه نجد أن احصائية CUSUM تقع داخل مجال الثقة ضمن حدود الثقة 05 بالمائة، وبالتالي نقول أن معلومات النموذج الخاصة بمتغيرات الدراسة مستقرة وثابتة.

الشكل رقم 08: نتائج اختبار CUSUMSQ



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

ونفس الشيء بالنسبة لاختبار Kolmogorov-Smirnov المعتمد على إحصائية CUSUMSQ. نجد أن المعلمات تتحرك في نفس مجال الثقة، أي أن هناك توافق بين المعلمات طويلة الأجل والمعلمات قصيرة الأجل وبالتالي المعلمات مستقرة. ومنه لا يحصل أي تغيير هيكلي ضمن النموذج خلال فترة الدراسة.

من خلال اختبارات صلاحية النموذج أعلاه، يمكن القول أن هذا النموذج جيد من الناحية الاحصائية ومن الناحية الاقتصادية، ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالسنوات المقبلة، وبناء عليه يمكن مساعدة صانعي السياسة الاقتصادية في رسم السياسات المناسبة لمعالجة التضخم ورسم سياسة استهدافه.

خاتمة الفصل الثاني:

سعى هذا البحث إلى التعرف على المحددات الرئيسية للسياسة المالية في الجزائر، ممثلة في مكوناتها الفرعية، خاصة ما تعلق بالنفقات العامة، الإيرادات العامة بشقيها البترولية والعادية، من خلال التركيز على محدد رئيسي وأساسي هو أسعار البترول في السوق الدولية، من خلال تحليل البيانات السنوية من 1990 إلى 2023. وفي ضوء ذلك بحثنا عن أدلة تجريبية على وجود علاقة قوية طويلة المدى بين السياسة المالية وسعر برميل النفط، وهي العلاقة التي تم تسليط الضوء عليها في الأدبيات الاقتصادية النظرية، خاصة لدى الدول الريعية.

وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL وتطبيقه على مجموعة من المتغيرات المختارة المتوافقة مع النظرية الاقتصادية وجدنا دليلا واضحا على وجود علاقة تكامل مشترك بين السياسة المالية المتبعة في الجزائر من ناحية وأسعار البترول في الأسواق الدولية من جهة أخرى.

والنتيجة الرئيسية التي توصلنا إليها هي أن القدرة التفسيرية لأسعار البترول بلغت حوالي 65 بالمائة للسياسة المالية المتبعة في الجزائر. ويتناسب هذا مع طبيعة الاقتصاديات الريعية بصفة عامة، والاقتصاد الوطني بصفة خاصة، مع العلم أن الاقتصاد الوطني يرتبط عضويا بقطاع المحروقات من ناحية تركيبة الجباية وكذا تركيبة الصادرات. وتتوافق هذه النسبة مع الاحصائيات الواردة في كتاب "نهاية الربيع"، لمؤلفه "بشير مصيطفى" الصادر عام 2016، عندما ذكر أن الجباية البترولية بلغت حوالي 65 بالمائة من مجموع الجباية في إيرادات الخزينة العمومية خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2016.

إن فهم هذه العوامل الخارجية المؤثرة على المؤشرات المالية الداخلية للاقتصاد الوطني أمر بالغ الأهمية لصانعي السياسات في اكتشاف الأسباب الجذرية لسياسة الانفاق، لأن التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية يزيد من تعقيد وصعوبة تبني سياسة مالية ملائمة.

الخاتمة

إن التطور الذي يشهده العالم اليوم في مختلف المجالات، ومنها المجال الاقتصادي نتيجة عدم الاستقرار الراجع في الأساس إلى الأزمات الدورية التي يشهدها الاقتصاد العالمي وهذا راجع لعدة عوامل لا يمكن التحكم فيها، وتختلف حدة هذه الأزمات من دولة إلى أخرى حسب السياسة المنتهجة، فالدول النامية أكثر عرضة للأزمات من الدول المتطورة، وهذا راجع إلى أن التنوع الاقتصادي في الدول المتطورة سمح لها من تعدد الموارد، أما الدول النامية أحادية المورد فهي تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية التي تسوقها إلى الدول الصناعية من أجل الحصول على موارد مالية تبني عليها سياستها المالية، وهذا يجعلها رهينة هذه الموارد، فأى تراجع فيها يسبب لها اختلال في الموازنة العامة، فهي تضبط من خلالها إيراداتها العامة ونفقاتها العامة، والمعروف في الدول النامية أن تراجع إيراداتها المالية ليس بالضرورة أن تتراجع النفقات العامة بنفس القدر، وهذا حرصا منها على التوازنات داخل المجتمع، ومن أهم الموارد المالية في الدولة النامية المتمثلة في الصناعة النفطية من إنتاج وتسويق وتأثيرها على السياسة المالية لهذه الدول، والأزمات الدورية التي تعرفها السوق النفطية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، دفعت العديد من الدول إلى إعادة النظر في سياستها المالية، وهذا نتيجة لما تلعبه الجباية البترولية في رصد إيرادات الموازنة العامة لتغطية نفقاتها المتزايدة، ومن هنا فإن هناك ارتباط كبير بينهما، وأن تقلبات عائدات النفط له الأثر الكبير في رسم السياسة المالية.

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول بحث وقياس مدى أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة (1990-2023)، وما هي الأدوات التي تستعملها السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها، وهل توجد علاقة بين أسعار النفط وأدوات السياسة المالية في الجزائر.

لدراسة هذا الموضوع بكثير من التحليل والإثراء فقد تناولنا في الفصل الأول أهم المفاهيم الأساسية التي يتضمنها موضوعا أسعار النفط والسياسة المالية وكذا أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

أما في الفصل التطبيقي وبما أن الدراسة محل البحث تتعلق بالإقتصاد الجزائري، فإنه تم تقديم تحليل لأثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر للفترة (1990-2023)، بالبحث في العلاقة الطبيعية بين متغيرات الدراسة في الأخير تم القيام بتحليل وقياس العلاقة السببية بين أسعار النفط ومتغيرات السياسة المالية الإيرادات والنفقات والنتائج المحلي الإجمالي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL).

تحقق الفرضية الأولى وهو وجود أثر لأسعار النفط على النفقات العامة، فالإنفاق العام له علاقة سببية بأسعار النفط التي تحدد حالة الاختلال أو الاستقرار، وهذا يؤثر على وضعية الاقتصاد الوطني.

الخاتمة

تحقق الفرضية الثانية حول وجود أثر لأسعار النفط على الإيرادات، وهو دليل على أن الجزائر تعتمد بشكل كبير في مواردها على عائدات النفط المرتبطة بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية أي أن إنخفاض الأسعار يؤدي إلى تراجع عائدات صادرات النفط.

تحقق الفرضية الثالثة بأثر الإيرادات العامة على النفقات العامة، في اتجاه واحد كلما زادت الإيرادات زادت النفقات، لكن لا يوجد تراجع للنفقات العمومية في الجزائر حيث استمرت في الارتفاع رغم تراجع الإيرادات.

في حين أثبتت الفرضية الرابعة العلاقة بين أسعار النفط والنتائج المحلي الإجمالي، بحيث أن زيادة أسعار النفط تؤدي بالتأكيد إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يبين مدى الارتباط الوثيق بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

وحيث أن التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات، بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية والأزمات التي أنشأتها المشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث.

وفي الجزائر حيث تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني. يمكن القول إن الزيادة في أسعار النفط ستؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد وللتخلص منها، يجب وضع وصنع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط.

إن إبراز هذه الحقائق لا يعني أن البترول قد فشل تماما في تطوير الاقتصاد الجزائري، بل أن مساهمته تبقى كبيرة وخاصة ما حدث في السنوات الأخيرة من إصلاحات والتخلص من المديونية الخارجية، إلا أن واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة استخدام الفوائض المالية للنفط في تحسين الجانب المالي، الأسواق المالية والنقدية والعينية للمؤسسات والاستثمارات الإنتاجية معا. من خلال دراستنا للموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه والوقوف على حل الإشكالية التي طرحناها يمكن ترك بعض التوصيات لعل أهمها:

- الحد من النفقات العامة عند ارتفاع أسعار النفط، حتى تتجنب الدولة الضغوط التي تحدث في الميزانية في حال انخفاض الأسعار.
- الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها، وتحسين دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر، الذي لا يزال إلى يومنا هذا لم يستطع أن يحقق غايته الأساسية، ليصبح أداة من أدوات السياسة المالية المستخدمة أساسا لتغطية عجز الميزانية

الخاتمة

والتخفيف من معدلات التضخم، لذا لابد من إعادة النظر في تلك الاستخدامات محاولين الاقتداء بالتجارب الناجحة للدول صاحبة الثروات، بغية الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة عاملين على تثمينه وتحويله إلى مداخيل أصول مالية مستدامة.

- العمل قدر المستطاع على تقليص الاعتماد المفرط للموازنة العمومية الجزائرية على الإيرادات البترولية والتي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات، ومحاولة التفكير أكثر في الإيرادات الضريبية كمصدر أهم من خلال توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، وتحفيز الاستثمار وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي.

- تبني سياسة ضريبية تهدف إلى تشجيع الاستثمار لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناجعة اقتصاديا تؤدي إلى زيادة الوعاء الضريبي، بدلا من اللجوء إلى زيادة رفع معدلات الضريبة وخاصة في فترة تراجع أسعار النفط.

- تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية للحد من ارتفاع الاستهلاك المحلي للموارد الطاقوية.

وأخيرا فإن الجزائر يجب أن تتبع سياسة مالية فعالة يرافقها إنفاق عام أكثر رشدا واقتطاعا عاما أكثر جدوى وتجارة خارجية أكثر ربحا مما من شأنه تحقيق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. كمال عامر، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016.
2. خيدر محمد كريم، الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3-الجزائر، 2014.
3. صاولي مراد، فعالية الاقتصاد الجزائري في التحكم في الصدمات النفطية-مداخل التفعيل والاستراتيجيات البديلة- مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016.
4. بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد15، جوان 2014.
5. وهابي كلثوم، الصناعة النفطية وحماية البيئة في الجزائر، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016.
6. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون-الجزائر، 1983، ص194.
7. سهام حسين البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد36، بغداد-العراق، 2013.
8. لونيس عبد المجيد، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة "2009-2015"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد25، دارالخلدونية-الجزائر، ديسمبر 2014.
9. تحسين التاجي الفاروقي، معجم الاقتصاد المعاصر، مراجعة: د. تيسير عبد الجابر، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2009.
10. عبد الستار عبد الجبار موسى، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX)، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد (64)، بغداد، 2007.

قائمة المراجع

11. نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000، ص 24.
12. تومي صالح، دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2018)، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة ورقلة-الجزائر، 2016.
13. داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية، جماعة الجزائر3، الجزائر، 2012.
14. السيد محمد الشربيني وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
15. حسناوي تقوى وعبد العزيز أحمد شاوش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.
16. جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة: د. عبد الفتاح عبد الرحمن ود. عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
17. عماري الياقوت، أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجاري، تخصص مالية وبنوك، جامعة أوكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.
18. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010-2011.
19. مصباح مسعادي ومحمد الطاهر بوقصة، تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1998-2015، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2017.
20. أحمد سليمان؛ الضرائب في السودان؛ الطبعة الثانية الخرطوم؛ 1978.
21. محمد دويدار؛ مبادئ الاقتصاد السياسي؛ الدار الجامعة؛ الإسكندرية.
22. محمد عباس المحرزي؛ اقتصاديات الجباية والضرائب؛ الطبعة الرابعة؛ دار هومة؛ الجزائر؛ 2008.
23. لجناف عبد الرزاق؛ محاضرات في مقياس جباية المؤسسة؛ كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم الاقتصادية؛ جامعة الجزائر3.
24. محمد الصغير بعلي؛ المالية العامة؛ دار الهومة؛ 2003.
25. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الطبعة الأولى ، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2000.

قائمة المراجع

26. يونس أحمد البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية ، الطبعة الأولى، مصر، 2000.
27. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، مصر، 2003.
28. جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة : احمد فؤاد بليغ، مراجعة: إسماعيل صبري عبد الله، الطبعة الأولى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000.
29. خالد شحاذة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
30. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، مطابع التعليم العالي، بغداد، العراق، 1990.
31. نورالدين عبد القادر، سعدوني محمد ، بلحاج فراحي ، أثر تقلب أسعار النفط على أداء السياسة المالية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016 ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع ، العدد 2، 2017.
32. إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (19880-2014) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان ، 2016
33. مزيان محمد توفيق، بن قدور علي، أثر أسعار البترول على السياسة المالية "حالة الجزائر"، المركز الجامعي غليزان، جامعة سعيدة، 2016.
34. حمزة بن الزنين، وليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2000-2015 ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية، عدد 03، 2016.
35. بن رمضان أنيسة ، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر، جامعة تلمسان، 2015.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. David Styan, **France and Iraq: oil, arms and French policy making in the Middle East**, Vol. (25), IB Tauris, New York, 2006.
2. Mohamed Ramady and Wael Mahdi, **OPEC in a Shale Oil World**, Springer, Berlin, 2015.
3. Devin Glick, **A Look at the IEA 2011 Release of Strategic Oil Reserves**, Bruxelles , 2011.
4. Michael L. Ross, The oil curse: **How petroleum wealth shapes the development of nations**. Princeton University Press, New Jersey, 2013.
5. Robert Slater, **Seizing Power: The Grab for Global Oil Wealth**, John Wiley & Sons, New Jersey, 2010.
6. Mark Horton and Asmaa El-Ganainy , **What Is Fiscal Policy?**, Finance & Development, IMF, Washington D.C, 2009.

7. Fabrizio Balassone and Daniele Franco. "**Assessing fiscal sustainability: a review of methods with a view to EMU.**" Fiscal Sustainability Conference. 2000.
8. Burda, Michael, and Charles Wyplosz. **Macroeconomics: a European text.** Oxford university press, 2013.
9. Pasinetti, Luigi L. "**The myth (or folly) of the 3% deficit/GDP Maastricht 'parameter'.**" Cambridge journal of economics 22.1, 1998.
10. John Maynard Keynes, **The General Theory of Employment, Interest and Money**, Palgrave Macmillan, Cambridge, 2018.
11. Burnside, Craig, and Yuliya Meshcheryakova. "**Mexico: a case study of procyclical fiscal policy.**" Fiscal Sustainability in the Theory and Practice, Washington, The World Bank, 2005.
12. Dinh, Xuan Hai. **Essays on post-crisis fiscal policy.** PhD Thesis. Loughborough University, 2017.
13. Hemming, Mr Richard. **Fiscal policy and economic activity during recessions in advanced economies.** International Monetary Fund, 2002.
14. Hilbers, Paul. "**Interaction of monetary and fiscal policies: Why central bankers worry about government budgets.**" IMF seminar on current Development in Monetary and Financial Law. Washington. 2004.
15. Nordhaus, William D. "**The political business cycle.**" The review of economic studies 42.2,1975.
16. Buchanan, James M., and Richard E. Wagner. "**Democracy in deficit: The political legacy of Lord Keynes.**" 1977.
17. Alesina, Alberto, and Roberto Perotti. "**Fiscal adjustments in OECD countries: composition and macroeconomic effects.**" Staff Papers 44.2 (1997).
18. Cho, Hye Jee. **Institutions, Partisanship and Credibility in Global Financial Markets.** Routledge, 2018.
19. Cottarelli, Carlo, and Laura Jaramillo. "**Walking hand in hand: fiscal policy and growth in advanced economies.**" Review of Economics and Institutions 4.2 (2013).
20. Milton Friedman, **Capitalism and freedom**, 40th Edition, University of Chicago press, Chicago, USA, 2002.
21. Robert E. Lucas and Thomas J. Sargent, **Rational Expectations and Econometric Practice**, Volume 1, Univ Of Minnesota Press, Minnesota, 1981.
22. Robert E. Lucas and Thomas J. Sargent, **Rational Expectations and Econometric Practice**, Volume 2, Univ Of Minnesota Press, Minnesota, 1981.
23. Brian Snowdon and Howard R. Vane, **Modern macroeconomics: its origins, development and current state**, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, 2005.
24. Richard T Froyen and Stephen J. Perez, **Macroeconomics: Theories and policies** 3rd ed, Macmillan , New York, 1990.
25. David Romer, **Advanced Macroeconomics**, McGraw Hill, New York, 2005.
26. Carl Shapiro and Joseph E. Stiglitz, **Equilibrium unemployment as a worker discipline device**, American Economic Review (74).(3) ,New York, 1984.
27. Frank Smets and Raf Wouters, **An estimated dynamic stochastic general equilibrium model of the euro area**, Journal of the European economic association (1).(5) , Wiley-Blackwell, New Jersey, 2003.
28. John F. Cogan, et al. "**New Keynesian versus old Keynesian government spending multipliers.**" Journal of Economic dynamics and control (34).(3), 2010.
29. Francesco Grigoli , Alexander Herman, Andrew Swiston , **A crude shock: Explaining the short run impact of the 2014-2016 oil price decline across exporters.** Eneeco 4234(2018).

قائمة المراجع

- <http://doi.org/10.1016/j.eneeco.2018.11.025>
30. Eric W. Djimeu, Luc Désiré Omgba, **Oil windfalls and export diversification in oil producing countries: Evidence from Oil booms.** Eneeco 4242(2018).
<http://doi.org/10.1016/j.eneeco.2018.11.033>
31. Jean P. Allegret, Mohamed T. Benkhodja, **External shocks and monetary policy in an oil exporting economy (Algeria)** ,Journal of policy Modeling 37 (2015).
<http://dx.doi.org/10.1016/j.jpolmod.2015.03.017>
32. Jean Amany A. El Anshasy, Michael D. Bradley, **Oil prices and fiscal policy in Oil exporting countries** ,Journal of policy Modeling 34 (2012).
<http://dx.doi.org/10.1016/j.jpolmod.2011.08.021>
33. Meziane, Mohammed Toufik. "**THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON OIL PRICES-THE CASE OF ALGERIA DURING THE PERIOD FROM 1970 TO 2022.** Economics and Finance, Volume 12, Issue 1, 22-33." (2024).

مواقع الأنترنت:

1. www.opec.org .
2. www.bank-of-algeria.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة : مليون دولار

السنة	الصادرات (مليون دولار)	صادرات المحروقات (مليون دولار)	نسبة صادرات المحروقات
2000	21650	21060	97
2001	19090	18530	97
2002	18720	18110	96.5
2003	24640	23990	97
2004	32220	31550	98.22
2005	46330	45590	98.01
2006	54740	53610	98.2
2007	60590	59610	98.3
2008	78589	77194	98
2009	45186	44415	98.3
2010	57090	56121	98.4
2011	72888	71661	98
2012	71736	70586	98
2013	64867	63816	98
2014	60129	58462	97
2015	34565	33081	95.7
2016	29309	27918	95
2017	34569	33202	96
2018	41115	38897	94.6
2019	35312	33244	94
2020	21926	20016	91
2021	38637	34058	88
2022	65530	59550	90.8

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر (مختلف السنوات)

الملاحق

الملحق رقم 02: تطور حصيلة الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: مليار دج

السنة	إيرادات الجباية البترولية	الإيرادات العامة	نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة
2000	524	1028,84	51
2001	732	1234,38	60
2002	916,4	1457,75	63
2003	836,06	1451,45	58
2004	862,2	1528	56
2005	899	1635,83	55
2006	916	1667,92	55
2007	973	1802,62	54
2008	970,2	1924	50
2009	1628,5	2786,6	58
2010	1835,5	3081,5	60
2011	1472,4	2992,4	50
2012	1561,6	3455,65	45
2013	1615,9	3820	42
2014	1577,73	4218,18	37
2015	1722,94	4684,65	37
2016	1682,55	4747,43	36
2017	2200,12	5635,51	40
2018	2776,22	6714,26	41
2019	2714,47	6507,9	42
2020	2200,33	6289,72	35
2021	1919,23	5328,18	36
2022	2103,9	5683,22	37

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات قوانين المالية للسنوات المعنية.

الملاحق

الملحق 03: مقارنة بين إجمالي الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي للقطاع النفطي خلال الفترة 2010
2022

الوحدة: مليار دج

النسبة المئوية	الناتج المحلي لقطاع النفطي	الناتج الداخلي الخام	السنوات
34.74	4180.4	12034.5	2010
36.1	5242.1	14519.8	2011
34.16	5536.4	16208.7	2012
29.85	4968	16643.8	2013
27.04	4657.8	17228.6	2014
18.75	3134.2	16712.7	2015
17.27	3025.6	17514.6	2016
19.6	3699.7	18876.2	2017
22.3	4548.8	20393.5	2018
19.5	3991	20500.2	2019
13.9	2575.1	18476.9	2020
22.2	4912.1	22080	2021
31.1	8617.4	27688.8	2022

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر (مختلف السنوات).

الملاحق

الجدول (04): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال (2000-2021) (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنة	أسعار النفط دولار/برميل	الإيرادات النفطية	الإيرادات العادية	الناتج المحلي الإجمالي	النفقات العامة	نسبة الإيرادات النفطية من اجمالي النفقات
2000	27.60	1213.2	349.50	4123.5	1178.12	102.98
2001	23.12	1001.4	398.23	4227.1	1321.02	75.81
2002	24.36	1007.9	482.89	4522.8	1550.64	65.00
2003	28.10	1350.0	524.92	5252.3	1690.17	79.87
2004	36.05	1570.7	580.40	6149.1	1891.76	83.03
2005	50.64	2352.7	640.47	7562.0	2052.03	114.65
2006	61.08	2799.9	720.88	8501.6	2453.01	114.10
2007	69.08	2796.8	766.75	9352.9	3108.56	89.97
2008	94.45	4088.5	965.28	11043.7	4151.0	98.49
2009	61.06	2412.7	1146.61	9968.0	4246.33	56.82
2010	77.45	2905.0	1297.94	11991.6	4466.94	65.03
2011	107.46	3979.7	1527.09	14589.0	5853.56	67.99
2012	109.45	4184.3	1908.57	16209.6	7058.17	59.28
2013	105.87	3678.1	2031.01	16647.9	6024.13	61.06
2014	96.29	3388.4	2091.45	17228.6	6995.79	48.43
2015	49.49	2373.5	2354.64	16712.7	7656.33	31.00
2016	40.76	1781.1	2482.20	17514.6	7297.5	24.41
2017	52.43	2177.0	2630.00	18876.2	7282.70	29.89
2018	69.78	2887.1	2711.76	20452.3	7899.10	36.55
2019	64.04	2668.5	2836.41	20428.3	7725.50	34.54
2020	41.47	1921.6	2958.56	18856.0	6902.90	27.84
2021	69.89	2609.2	2977.86	19230.21	7428.70	35.12

المصدر: تقارير البنك المركزي: 2003، 2006، 2010، 2013، 2015، 2021

منظمة أوبك: النشرة الإحصائية السنوية 2009 صفحة 82، 2018 صفحة 90،

2021 صفحة 66.